A/72/13/Rev.1

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والسبعون
الملحق رقم ١٣

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0250-8966

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	٤
	رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٤
	رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة	٧
الأول -	عرض عام لسياق الأوضاع	١٠
	ألف - التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية	١٠
	باء - التطورات التشغيلية والتنظيمية	١٥
	جيم - المسائل القانونية	١٧
	دال - استعراض مالي عام	٢٤
الثاني -	استعراض البرامج الفرعية المقدم في إطار أهداف التنمية البشرية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢٧
	ألف - الهدف ١: التمتع بحياة مديدة وصحية	٢٧
	باء - الهدف ٢: المعارف والمهارات المكتسبة	٢٩
	جيم - الهدف ٣: توفير مستوى معيشي لائق	٣١
	دال - الهدف ٤: التمتع بكامل حقوق الإنسان	٣٤

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لعام ٢٠١٦. ويُقدّم هذا التقرير امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ وللفقرة ٨ من قرارها ١٣١٥ (د-١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، يتضمن التقرير وصفا للتطورات المستجدة في ميادين عمل الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويورد التقرير أيضا وصفا للمسائل القانونية الهامة، والإصلاحات الجارية في البرامج ونظم الإدارة، ولوضعنا المالي، ويقدم مقاييس مفصلة للأداء في تحقيق أهداف التنمية البشرية، على النحو المبين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

وقد أقرت اللجنة الاستشارية للأونروا، التي تتألف من ٢٧ دولة عضوا و ٣ مراقبين، مشروع هذا التقرير بعد تعميمه قبل انعقاد دورتها في أيار/مايو ٢٠١٧. وتضطلع اللجنة بدور حاسم في إسداء المشورة إلى المفوض العام للأونروا بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على عمل الوكالة. ووفقا للممارسة المعتادة، تم أيضا عرض مشروع التقرير على حكومة إسرائيل.

ولم تشهد الظروف القاسية التي يواجهها العديد من اللاجئين، والوارد وصفها في هذا التقرير، أي تغير أو تحسن ملحوظ منذ عام ٢٠١٦؛ بل على العكس من ذلك، كانت هناك حوادث مؤلمة تذكر بما عانوه من محنة قوية على مدى عقود. وفي حزيران/يونيه، كان الفلسطينيون قد شهدوا ٥٠ عاما من الاحتلال و ١٠ سنوات من الحصار المفروض على قطاع غزة. ولم تكن هناك فرصة تذكر للهروب من الضغوط والعنف والذل : فقد ولد معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، ونشأوا تحت نير الاحتلال وتعرضوا لآثاره الضارة، منهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يبلغ عددهم مليوني شخص تقريبا.

وقد تفاقمت محنة اللاجئين الفلسطينيين على نحو لا يمكن تصوره مع اندلاع النزاع في الجمهورية العربية السورية الذي بلغ الآن عامه السابع، حيث خلف حالة دمار في جزء كبير من البلد وأدى إلى انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وقد عانى معظم اللاجئين من حالات تشرد متعددة، ورأوا منازلهم مدمرة، وفقدوا سبل عيشهم. ومن بين اللاجئين المسجلين البالغ عددهم ٥٦٠ ٠٠٠ نسمة، لا يزال هناك نحو ٤٣٨ ٠٠٠ شخص في الجمهورية العربية السورية يعتمد ٩٥ في المائة منهم على المعونة الإنسانية التي تقدمها الأونروا.

وكان الأردن ولبنان قد استضافا اللاجئين قبل اندلاع النزاع في الجمهورية العربية السورية، وهما يوفران حاليا المأوى لملايين من اللاجئين الآخرين من الجمهورية العربية السورية. وقد اضطلعت الحكومتان بمسؤوليات استثنائية لاستيعابهم. ومع وجود أعداد كبيرة ومتعددة من اللاجئين طويلي الأجل في هذين

البلدين، فإن دور الأونروا في تحقيق الاستقرار من خلال توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين يتسم بالأهمية كما كان على الدوام.

وفي هذا السياق المعقد الشديد الخطورة، تواصل الأونروا أداء عملها ببراعة وتفاني وتعزيز قدرة اللاجئين على الصمود. ولكنها تواجه باستمرار تهديدات على جبهات أخرى. وإن فرصة توجيه هذه الرسالة قد استخدمت مرارا وتكرارا لتنبيه الجمعية العامة إلى وضعها المالي وما تبذله من جهود لمعالجته. والوضع لا يختلف هذا العام، فبتقديم الرسالة في تشرين الأول/أكتوبر، تمكنتُ من عرض التطورات الهامة على الجمعية.

واستنادا إلى خلفية النقص الحاد في التمويل المسجل منذ عام ٢٠١٥، أُجريت مشاورات غير مسبوقة مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية في وقت سابق من هذا العام تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وطوال المشاورات، أكد المجتمع الدولي من جديد ولاية الوكالة وقيمة عملها والحاجة إلى ضمان استمرارها في إنجازه بفعالية. ودعما لتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/849) وللتوصيات التي يقدمها فيه، تم التعهد بالتزامات جديدة لتوفير تمويل كاف ومستمر ويمكن التنبؤ به لتلبية الاحتياجات الأساسية للوكالة، وأناشد أصحاب المصلحة العمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية.

وقد شجعني كثيرا الطابع العالمي للدعم المقدم إلى الأونروا واللاجئين الفلسطينيين الذي تجدد من خلال هذه العملية، وأود بصفة خاصة الإعراب عن بالغ التقدير لفلسطين وسويسرا وتركيا لإسهاماتها القوية في هذا الانجاز. وبعد مرور نصف عام على تنفيذ هذه العملية، نشهد على ما استثمره أصحاب المصلحة من طاقة وبدأنا نرى ما أحرز من تقدم في تنفيذ عدد من توصيات الأمين العام الرئيسية. ويمثل الإنشاء المقترح لصندوق استئماني للأونروا تديره مجموعة البنك الدولي إنجازا هاما، اقترانا بتعهد البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء *وقف* لدعم الأونروا. وإن الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع أعضائها على تقديم المزيد من التبرعات إلى الأونروا وتيسير تعاملهم مع البنك الإسلامي للتنمية والحدث الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي والذي اشترك في استضافته الأردن والسويد دعما للأونروا، تُعتبر جميعها خطوات هامة جدا لتأمين موارد كافية للأونروا. علاوة على ذلك، يسعى حاليا عدد من المانحين إلى وضع ترتيبات متعددة السنوات للمساهمة تتيح للأونروا قدرة أكبر على التنبؤ ومن شأنها أن تعزز عملية التخطيط لتعبئة الموارد وتخصيصها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسة كبرى تدعم العمل الخيري الإسلامي، في الأسبوع الماضي، بتحديد برامج الأونروا في مجال تقديم المساعدة إلى اللاجئين الأكثر ضعفا التي تستحق الحصول على أموال الزكاة، مما يتيح إمكانية الوصول إلى مصدر هام من موارد المساعدة الإنسانية الخاصة.

وعلى سبيل المضي قدما، ستكون هذه المبادرات وغيرها ضرورية لتحقيق الاستقرار المالي للوكالة تمشيا مع توصيات الأمين العام. وستعمل الأونروا بنشاط مع جميع شركائها ومع جميع الدول الأعضاء على إحراز تقدم في تنفيذ هذه التوصيات. لذا، من دواعي القلق البالغ أن نظل هذا العام معرضين للخطر المالي. ففي أعقاب التعهدات السخية التي أعلن عنها في الحدث المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر، انخفض العجز المتوقع إلى ٧٧ مليون دولار. ويمثل ذلك نتيجة هامة؛ إلا أن هذا الفرق يعادل شهرين من عملياتنا وثمة حاجة ملحة إلى مزيد من التعهدات لسد العجز تماما.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات هذه الأزمات المالية الحادة المتكررة، ليس فقط على اللاجئين الفلسطينيين ولكن أيضا على أصحاب المصلحة المعنيين. فهذا وقت حرج في منطقة هشة لا تقبل عناصر عدم استقرار جديدة. وإنني أناشدكم تقديم الدعم لإيجاد حل لهذه الأزمة المالية قبل أن يعاني اللاجئون من انقطاع الخدمات الأساسية والحيوية في تشرين الثاني/نوفمبر، وآمل أن يكون من الممكن إبلاغ اللجنة الاستشارية في الاجتماع الذي ستعقده يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه تم تأمين ما يلزمنا من تمويل أساسي لعام ٢٠١٧.

وإذ أعرب عن تقديري العميق لجميع الدول الأعضاء التي توفر الدعم للأونروا، أتطلع إلى أن تكلل بالنجاح الجهود المتجددة الرامية إلى ضمان السلامة المالية للأونروا. وستكون لهذه النتيجة قيمة هائلة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يستفيدون من خدمتنا والبالغ عددهم ٥,٣ ملايين لاجئ. ويظل عملنا ضروريا جدا لرفاههم ريثما يتم التوصل إلى حل عادل تتبناه جميع الأطراف.

(توقيع) بيير **كراهينبول**
المفوض العام

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خلال دورتها العادية المعقودة في عمّان في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الأونروا وعملياتها، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي سيقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين المقبلة.

وتثني اللجنة على الأونروا لما تبذله من جهود لمواصلة تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملياتها وفقا لولايتها وحتى يتم التوصّل إلى حل عادل ودائم لحالة اللاجئين، وذلك وفقا لقراري الأمم المتحدة ذوي الصلة (قرارا الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) و ٣٠٢ (د-٤))، وتشكر السلطات المضيفة على دعمها النشط للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق تيسير أعمال الأونروا.

ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء تقلّب الأوضاع المستمر في المنطقة، وتزايد العنف و التهميش والفقر، وهي أمور مستمرة في التأثير على السكان المدنيين في ميادين العمليات الخمسة، وبالأخص على اللاجئين الفلسطينيين، وهي تؤكد من جديد أهمية الدور الذي تقوم به الأونروا في التخفيف من آثار هذه الاتجاهات المقلقة.

وفي هذا السياق، تقرّ اللجنة بالمعاناة المستمرة والاحتياجات المتزايدة التي ما برح اللاجئون الفلسطينيون يواجهونها منذ ٦٩ سنة.

وتدعو اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، والاتفاقات الدولية الأخرى، كل بحسب ما ينطبق عليه، وذلك لتمكين الأونروا من تقديم خدماتها وفقا لولايتها دون عائق أو كلفة إضافية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بإتاحة المجال للأونروا للوصول إلى الأماكن بسرعة وبلا عوائق. وتلاحظ اللجنة مع القلق تزايد القيود المفروضة على التنقل والوصول التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون وموظفو الأونروا داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على نحو ما أورده المفوض العام في تقريره لعام ٢٠١٦.

وتدعو اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى احترام حياد منشآت الأونروا وموظفيها والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تهدد سلامتهم وأمنهم. ولا يزال القلق يساور اللجنة إزاء مستوى التهديدات والهجمات التي يتعرَّض لها موظفو الأونروا في مناطق النزاع، ولا سيما التهديدات والهجمات التي يتعرَّض لها الموظفون أثناء تقديم الخدمات. وتشيد اللجنة بموظفي الأونروا لمواصلة عملهم في ظل ظروف شديدة الخطورة والصعوبة. ولا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم تمكن الوكالة من الوصول إلى موظفيها الذين تحتجزهم السلطات المعنية، وإزاء عدم تزويدها بمعلومات عنهم، وتذكِّر اللجنة تلك السلطات بمسؤولياتها في هذا الصدد، بما يشمل ما ترد الإشارة إليه في قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٦. وتعرب اللجنة عن أسفها لوفاة موظفين تابعين للأونروا من جراء النزاع.

ولا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار مستوى العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وإزاء حجم الإصابات والوفيات المشار إليها في تقرير المفوض العام. ويساور اللجنة القلق كذلك إزاء الزيادة غير المسبوقة، وفقا لما ورد في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لحالات التشريد القسري وهدم المنازل والأصول الاقتصادية، حيث بلغت هذه الممارسات ضعفي معدلها في السنة السابقة وأعلى معدلاتها منذ عام ٢٠٠٩. فلهذه الممارسات، إلى جانب الجدار العازل في الضفة الغربية وغير ذلك من القيود المعوّقة للتنقل في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تأثير سلبي مستمر على الظروف المعيشية للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، وعلى رفاههم. واللجنة مستمرة في الإعراب عن قلقها إزاء استمرار العنف الذي يمارسه المستوطنون في ظل إفلات نسبي من العقاب، مما يسفر عن إصابات وأضرار تلحق بالممتلكات الفلسطينية الخاصة، بما في ذلك ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين.

ويساور اللجنة قلق شديد إزاء التدهور الشديد المستمر للظروف الاجتماعية – الاقتصادية، وتزايد الشعور باليأس والإحباط في جميع أنحاء قطاع غزة، وتزايد الاعتماد على الخدمات التي تقدمها الأونروا.

وتلاحظ اللجنة أنه فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية للأزمة في الجمهورية العربية السورية، لا تزال الحالة القائمة تعوق إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، كما تلاحظ في الوقت ذاته أن ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل الجمهورية العربية السورية يعتمدون على مساعدات الأونروا للبقاء على قيد الحياة. وتشعر اللجنة بالجزع لما يقع من خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٦، فقد أربعة من موظفي الأونروا حياتهم في تفجيرات أو نتيجةً للقصف المكثف. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ١٧ من موظفي الأونروا قد قُتلوا، وأصبح ٢٦ إما في عداد المفقودين أو المحتجزين أو المختطفين أو المفترض أنهم محتجزون منذ عام ٢٠١١.

وتلاحظ اللجنة أن لبنان كان يستضيف في عام ٢٠١٦ ما يقدر بـ ١,٥ مليون سوري فروا من النزاع، بمن في ذلك ٣٢ ٠٤٢ لاجئا فلسطينيا وفدوا من الجمهورية العربية السورية. وظل عدد اللاجئين الفلسطينيين الوافدين من الجمهورية العربية السورية المسجّلين في قوائم الأونروا في الأردن عند حوالي ١٧ ٠٠٠ عند نهاية عام ٢٠١٦. وتلاحظ اللجنة أيضا الاحتياجات الإنسانية الراهنة للاجئين الفلسطينيين الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين يعيشون في الأردن ولبنان، والذين واصلت الأونروا تقديم الخدمات لهم وفقا لولايتها.

وإذ تلاحظ اللجنة أن عام ٢٠١٦ هو أول سنوات تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، فإنها تشيد بالجهود التي تبذلها الأونروا لتنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، وتلاحظ أيضا أنه ما زالت هناك تحديات تعترض تنفيذ الاستراتيجية. وما زالت اللجنة تشعر بقلق شديد أيضا إزاء تكرُّر حالات العجز التمويلي، مما يقوّض جهود الوكالة لتعزيز التنمية البشرية وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وتدعو اللجنة جميع الأطراف إلى بذل جهود عاجلة لتعبئة الموارد اللازمة لضمان الاستقرار المالي للوكالة واستدامة عملياتها طوال فترة تنفيذ الاستراتيجية. وهي تلاحظ أهمية تقديم الخدمات دون انقطاع، بما يتماشى مع ولاية الوكالة.

وتلاحظ اللجنة مع التقدير تقرير الأمين العام عن استكشاف جميع السبل والوسائل الممكن الأخذ بها، بما في ذلك من خلال التبرعات والاشتراكات المقررة، لكفالة تمويل الوكالة تمويلا كافيا مستداما يمكن التنبؤ به طوال ولايتها، عملا بنتائج المشاورات الواسعة والشاملة وغير المسبوقة التي أجرتها لجنة توجيهية تقودها تركيا وسويسرا. وفي هذا التقرير الذي يجسّد آراء قطاع عريض من الدول الأعضاء وغير ذلك من أصحاب المصلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، جرى تأكيد الدور الفريد الذي تقوم به الأونروا في تقديم خدمات شبه حكومية إلى اللاجئين، وتأثيرها وإسهامها المحققين للاستقرار على صعيد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وأهميتها بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وفي تقرير الأمين العام، تعهّد الأمين العام بتقديم مزيد من الدعم والقيادة. واللجنة ملتزمة بالدفع قدما بتنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

وتتوجّه اللجنة بالشكر إلى الجهات المانحة والبلدان المضيفة لما تقدمه من دعم مستمر إلى الأونروا، بما في ذلك عن طريق تيسير مساعي تعزيز قاعدة مانحي الوكالة وتوسيعها وتنويعها.

(توقيع) السفير مانويل **بسلر**
رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول

عرض عام لسياق الأوضاع

ألف – التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية

١ – في ظل بيئة إقليمية متقلبة، استمر تأثير العنف والتهميش على اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في ميادين عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الخمسة جميعها، ألا وهي: الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. ولم ينجم عن استمرار عدم إحراز تقدم سياسي سوى زيادة شعور اللاجئين الفلسطينيين بالإحباط واليأس التامّين. وفي هذا السياق، وتماشيا مع الولاية المسندة إلى الوكالة من الجمعية العامة، واصلت الأونروا تقديم الخدمات والمساعدة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، والبنى التحتية وتحسين المخيمات، والتمويل البالغ الصغر، والحماية من أجل تحقيق الرفاه والحماية والتنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين.

قطاع غزة

٢ – لبّت الأونروا احتياجات ٥٣٦ ٣٤٨ ١ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في ميدان العمليات هذا الذي يشهد ظروفا سياسية وأمنية واجتماعية – اقتصادية شديدة التقلّب[(١)]. وظل موظفو الخدمة المدنية العاملون لدى حكومة الأمر الواقع يتقاضون مرتبات جزئية فقط، وهو وضع أدى إلى تقويض تقديم الخدمات العامة وإثارة التوترات السياسية. وكان آخر مرتب كامل تقاضوه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأُرجئت الانتخابات البلدية التي كان مقررا إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣ – وارتفع متوسط معدل البطالة في غزة في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٤١,٧ في المائة، مقارنة بنسبة ٤١ في المائة المسجلة في ٢٠١٥، ليظل أحد أعلى المعدلات في العالم[(٢)]. ولا تزال الظروف الاجتماعية – الاقتصادية السيئة تؤدي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي دفع بالوكالة إلى زيادة عدد الحالات المستفيدة من مساعداتها الغذائية إلى حوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ١ فرد من خلال كل من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي العادي ونداء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ – وظلت الحالة الأمنية متقلّبة نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية، ولإطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين من غزة، والصراع الداخلي، بما في ذلك المظاهرات[(٣)]. وبلغ عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن

---

(١) تضم قوائم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ٠٨٠ ٨٧ شخصا إضافيا من ”الأشخاص المسجلين الآخرين“ في غزة، وهم يمثلون تحديدا الأشخاص الذين لم يكونوا، وقتَ التسجيل الأصلي، مستوفين لجميع معايير مركز اللاجئين الفلسطينيين المعمول بها في الوكالة، ولكن ثبت أنهم تكبدوا خسائر و/أو مشقة كبيرة لأسباب تتعلق بنزاع عام ١٩٤٨ في فلسطين. ويشمل هذا العدد أيضا أشخاصا ينتمون إلى أسر أشخاص مسجلين آخرين.

(٢) انظر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *مسح القوى العاملة: التقرير السنوي لعام ٢٠١٦* (رام الله، ٢٠١٧).

(٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Conflict-related casualties and violence, monthly figures database. Available from https://www.ochaopt.org/content/monthly-figures.

النزاع في عام ٢٠١٦ ما لا يقل عن ٢١٠ حالات و ١٠ حالات، على التوالي. ولا يزال السكان يعانون أيضا من جراء آثار القيود التي تتخذ شكل حصار يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، جرى فرضه في أعقاب تولي حماس مقاليد السلطة في قطاع غزة في عام ٢٠٠٧.وهذا الحصار، الذي بلغ الآن عامه العاشر، ويفرض قيودا كبيرة على الواردات، بما في ذلك المواد الطبية وغيرها من المواد الإنسانية، وعلى الصادرات وتنقل الأشخاص. وعلاوة على ذلك، إن القيود المفروضة تزيد من حدة العواقب الإنسانية للأعمال العدائية التي وقعت في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، في ثالث تصعيد للنزاع خلال سبع سنوات، مما ألحق أضرارا واسعة النطاق بالمنازل والبنى التحتية الأخرى. وقد تم الرجوع في عام ٢٠١٦ عن التخفيف المحدود للقيود المفروضة على التنقل والذي أعقب الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤، في ظل تزايد رفض أو إلغاء تصاريح السفر لتلقّي العلاج الطبي ومزاولة الأعمال التجارية. كما تدهورت إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى غزة[٤]. وإضافة إلى ذلك، وعقب حدوث حالات تأخير مطوّل في الموافقة على المواد ''ذات الاستخدام المزدوج''[٥]، لا يزال استيراد المواد الخام والمعدات مقيدا بشدة وخاضعا لإجراءات مرهقة. ولا تزال القيود المفروضة على إمكانية الوصول قائمة على الرغم من وجود آلية إعادة إعمار غزة التي أُنشئت في عام ٢٠١٤ بناء على اتفاق مؤقت بين إسرائيل وفلسطين لتيسير دخول أصناف محددة من مواد البناء والآلات المحظورة إلى غزة. وتحت رعاية آلية إعادة إعمار غزة، تم إصلاح أو إعادة بناء عشرات الآلاف من مآوى للاجئين في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأونروا إشراك السلطات الإسرائيلية بنشاط للحفاظ على التقدم المحرز في هذا الصدد.

الضفة الغربية

٥ - لا يزال كثير من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفة الغربية البالغ عددهم ٨٠٩ ٧٣٨ شخصا يعانون من ظروف اجتماعية - اقتصادية صعبة[٦] تتسم بزيادة كبيرة في عمليات الاحتجاز الإداري وعمليات الهدم العقابية. وبسبب القيود المفروضة على إمكانات الوصول إلى الأراضي والخدمات والأسواق، يواجه اللاجئون الفلسطينيون تحديات خطيرة، ولا سيما من يعيش منهم في أراض أو يملك أراض في المنطقة جيم والمنطقة الواقعة بين الجدار العازل في الضفة الغربية وخط الهدنة لعام ١٩٤٩، التي يشار إليها عادة بمنطقة التماس. وقد خنق الركود الاقتصادي النموَّ الاقتصادي الفلسطيني وسبل عيش الفلسطينيين، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية واضطرَّ الفلسطينيين إلى الاستمرار في الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

٦ - ولا تزال معدلات البطالة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية أعلى منها عند غير اللاجئين، حيث تبلغ ١٩,٢ في المائة و ١٧,٨ في المائة، على التوالي. وكان معدل البطالة في صفوف من يعيشون في المخيمات أعلى من ذلك (٢١,٨ في المائة)[٢].

٧ - وفي حين أن موجة العنف التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ قد تراجعت في

(٤) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, 10 February 2017.

(٥) المنتجات/التكنولوجيات المستخدمة عادة للأغراض المدنية والتي قد يكون لها تطبيقات عسكرية، وفقا للسلطات الإسرائيلية.

(٦) تضم قوائم الأونروا في الضفة الغربية ٤٣٥ ١٨٧ شخصا إضافيين من ''الأشخاص المسجلين الآخرين''.

عـام ٢٠١٦، فقـد اسـتمرت التـوترات الشـديدة واتخـذت شـكل اشـتباكات وهجمـات. وخـلال عام ٢٠١٦، قتل ١٠٢ من الفلسطينيين، من بينهم ٣١ لاجئا فلسطينيا، و ١٣ إسرائيليا، وقد سُجِّل أكثر من نصف وفيات الفلسطينيين خلال الربع الأول من السنة.

٨ - وفي المنطقة جيم من الضفة الغربية، واصلت إسرائيل الدفع قدما بخططها لترحيل المجتمعات البدوية، التي يعد أغلبية سكانها من اللاجئين الفلسطينيين، من الضفة الغربية إلى عدد من المواقع البديلة المقترحة[٧]، وقد تم تحديد ثلاثة منها رسميا. وفي هذا الصدد، ازدادت وتيرة عمليات هدم المنازل بموجب نظام التخطيط التقييدي المعمول به حاليا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في تجمعات البدو في أبو نوار وجبل البابا وخان الأحمر، الواقعة جميعها داخل المناطق المحددة للتوسع الاستيطاني في كتلة معالي أدومين والمنطقة الاستيطانية هاء-١ التي هي محل خلاف. وكانت الإجراءات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تنفيذ بعض هذه الخطط جارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجّلت حالات عديدة تم فيها بعد الهدم مصادرة المساعدات الإنسانية المقدمة أو تفكيكيها بسبب الافتقار إلى تصاريح إسرائيلية، ومنها حالة تفكيك ومصادرة جزء من مدرسة أبو نوار الابتدائية الممولة من جهات مانحة في شباط/فبراير ٢٠١٦. وتوجد شواغل متزايدة إزاء كون المناخ القسري السائد عاملا يرغم الفلسطينيين المتضررين على ترك بيوتهم وأراضيهم.

٩ - نفذت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه ١ ٠٩٤ عملية هدم لمبان مملوكة لفلسطينيين لكونها مقامة دون تصاريح بناء، مما أدى إلى تشريد ١ ٦٢٨ فلسطينيا، وتمثل نسبة اللاجئين حوالي ٣٨ في المائة من ذلك العدد. وهذا يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، حين تم تدمير ٥٢٦ بناء وتشريد ٦٢٩ شخصا، بمن فيهم ٢٣٧ لاجئا، وهو يمثل أعلى عدد للمشردين منذ عام ٢٠٠٩، عندما بدأ كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا تسجيل عمليات الهدم. وإضافة إلى ذلك، واصلت حكومة إسرائيل، محتجة بما وصفته وسيلة رادعة، عمليات الهدم العقابية لمنازل أسر من يُزعم أنهم ارتكبوا هجمات عنيفة ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، وهذا أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويُعتبر شكلا من أشكال العقاب الجماعي.

الجمهورية العربية السورية

١٠ - لا يزال سياق العمليات في الجمهورية العربية السورية واقعا تحت تأثير النزاع الحاد وآثاره الإنسانية الوخيمة، التي تتسم باستخدام العنف العشوائي، بما في ذلك في المناطق المدنية، وبالقيود المفروضة على حرية انتقال الأشخاص والبضائع، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حين أن العديد من الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع يحظى بدعم المجتمع الدولي، ما زال يتعيّن إيجاد حل سلمي دائم.

١١ - ومن بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا قبل الأزمة والبالغ عددهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص[٨]، لا يزال اللاجئون الباقون في الجمهورية العربية السورية، والبالغ عددهم ٤٥٠ ٠٠٠

(٧) في مستند قدمته الإدارة المدنية الإسرائيلية للمحكمة في شباط/فبراير ٢٠١٦، أشارت الإدارة إلى وجود ما مجموعه ثمانية مواقع مقترحة لنقل السكان.

(٨) هذا لا يشمل الأشخاص المسجلين الآخرين الإضافيين البالغ عددهم ١١٤ ٧٥ الذين يتلقون خدمات الأونروا في الجمهورية العربية السورية.

شخص[٩]، يواجهون احتياجات كبيرة. وقد أصبح ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ في عداد المشردين داخليا، في حين كان نحو ٤٣ ٠٠٠ لاجئ موجودين في مناطق يصعب الوصول إليها ومناطق محاصرة. ويشكّل وصول المساعدات الإنسانية التحدي الرئيسي، ولا سيما في أماكن مثل دمشق وريف دمشق، بما في ذلك في مخيم اليرموك/يلدا ومخيم خان الشيح، وكذلك في حلب ودرعا. ووفقا للقانون الدولي، واصلت الوكالة دعوة جميع الأطراف إلى احترام امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وموظفيها ومبانيها، وواصلت الدعوة إلى إتاحة الوصول بشكل كامل ودون عراقيل إلى المدنيين المحاصرين في مناطق النزاع الجاري، وشاركت في القوافل المشتركة بين الوكالات، عند الإمكان.

١٢ - وما زالت ديناميات الأزمة وعدم إمكانية التنبؤ بها تعوق بشدة إيصال المساعدات الإنسانية، سواء منها العادية أو المنقذة للحياة، المقدمة من الأونروا وغيرها من وكالات المعونة. وقد وقعت نزاعات وحوادث عنف حادة في تجمعات الفلسطينيين وفي المخيمات غير الرسمية والرسمية، ولا سيما في حلب ودمشق وريف دمشق. وفي كثير من الحالات، سقط لاجئون فلسطينيون ما بين قتيل وجريح. وفَقَدَ أربعة من موظفي الأونروا أرواحهم في تفجيرات أو نتيجة القصف الشديد. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان ١٨ من موظفي الأونروا قد قُتلوا نتيجة للأعمال العدائية أو في ظروف أخرى متصلة بالنزاع منذ عام ٢٠١٢. ورهنا بالتحقُّق من المعلومات، كان حوالي ١٥ من موظفي الأونروا و ١٠ أفراد من غير الموظفين إما مفقودين أو محتجزين أو مختطفين أو مفترض أنهم احتجزوا منذ بداية النزاع.

١٣ - ولا يزال السياق الاقتصادي يتسم بزيادات كبيرة في الأسعار، وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، ونقص في السلع الأساسية الضرورية، وانخفاض في قيمة الليرة السورية، وهو وضع يزداد سوءا من جراء الجزاءات. وإزاء هذه الخلفية، كان ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون في بقائهم على قيد الحياة على المساعدات المقدمة من الأونروا.

لبنان

١٤ - قدّرت حكومة لبنان أن البلد يستضيف ١,٥ مليون من السوريين الذين فروا من النزاع، بمن في ذلك ٣٢ ٠٤٢ لاجئاً فلسطينياً وفدوا من الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى هذه الجماعة، يقدر أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان يبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ[١٠]. وبقي الفقر يهيمن على الحياة اليومية لجميع هؤلاء اللاجئين الذين هم من أكثر الفئات ضعفاً في لبنان يفاقمه الحظر المفروض على عمالتهم. وواصلت الأونروا الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يمنعون من ممارسة العديد من المهن المنظمة نقابيا ويواجهون العديد من القيود المفروضة على الحق في حيازة الممتلكات وتوريثها. وواجه اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية قيوداً مستمرة تحد من قدرتهم على دخول الأراضي اللبنانية بصورة قانونية، ومركزاً قانونياً هشّاً في لبنان، بما يشمل استفادتهم المحدودة من إجراءات التسجيل المدني البالغة الأهمية. ولم تتوقف الأونروا عن مناشدة السلطات اللبنانية التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية والمساواة في معاملة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً

(٩) استنادا إلى نتائج عملية تحقق أُجريت في عام ٢٠١٥.

(١٠) تضم قوائم الأونروا في لبنان ١٣١ ٥٠ شخصاً إضافيين من ''الأشخاص المسجلين الآخرين''.

للمعايير الدولية، والنظر في إمكانية تمكين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب في الجمهورية العربية السورية من الدخول المؤقت لأسباب إنسانية.

١٥ - وبصفة عامة، حافظ الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على هدوئه، باستثناء منطقة شمال لبنان ومخيم عين الحلوة. فلا تزال أعمال العنف المتكررة في المخيم وأثرها على السكان المدنيين وموظفي الأونروا مدعاة للقلق الشديد. ويؤثر العنف المسلح أيضاً في إمكانية الاستفادة من خدمات الوكالة على نحو آمن، بما في ذلك المدارس والخدمات الصحية الحيوية. وضاعت عشرة أيام دراسية في ١٩ مدرسة من مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة ومحيطه بسبب الاشتباكات المسلحة في المخيم، وتأثر بذلك ما يناهز ٩٤٥ ١٠ طالباً من طلاب الأونروا.

١٦ - وبعد مرور تسع سنوات على تدمير مخيم نهر البارد، استمر العمل على إعادة إعماره، وغُطّيت نسبة ٧١ في المائة من تكاليف إعادة الإعمار. وحتى الآن، عاد ٨٥٨ ٨ مقيماً إلى الملاجئ التي أعيد بناؤها وتم توفير ٥٦٩ محلاً للتجار، مما أسهم في تنشيط عجلة الاقتصاد وتقوية النسيج الاجتماعي في المخيم.

الأردن

١٧ - يستضيف الأردن ٤٩١ ١٧٥ ٢ لاجئاً فلسطينياً مسجلاً، وأغلبهم حائز على الجنسية الأردنية، مما يسمح لهم بالتمتع بنفس حقوق المواطنين الأردنيين الآخرين[(١١)]. وهناك نحو ٠٠٠ ١٥٨ لاجئ فلسطيني كانوا قد فرّوا من غزة في عام ١٩٦٧ لا يحملون الجنسية الأردنية، وهم يواجهون قيوداً في الحصول على الخدمات العامة. وحافظ الأردن على استقراره في منطقة يزداد فيها انعدام الأمن. ولكن أفواج اللاجئين المتعاقبة من الجمهورية العربية السورية والعراق شكلت مصدر ضغط هائل على اقتصاد الأردن وبنيته التحتية.

١٨ - وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية المسجلين لدى الأونروا في الأردن حوالي ٠٠٠ ١٧ لاجئ في نهاية عام ٢٠١٦، ويعود ذلك جزئياً إلى سياسة الحكومة المتعلقة بعدم قبول اللاجئين. ونظراً إلى عدم تمتع أفراد هذا المجتمع بمركز قانوني، فهم يواجهون فرصاً محدودة في كسب العيش، وقيوداً على العمالة والوصول إلى المحاكم وإجراء معاملات الأحوال المدنية/التسجيل المدني، كما يواجهون خطر الإعادة القسرية. وواجه الكثير منهم أيضاً قيوداً في الحصول على المساعدة الإنسانية المتاحة لسائر اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية. ووجد ما مجموعه ٨٧ في المائة صعوبة شديدة في تلبية الاحتياجات الأساسية. وبقيت الأونروا المصدر الرئيسي للخدمات الصحية والتعليمية والمساعدة في حالات الطوارئ وخدمات التسجيل لهؤلاء اللاجئين في الأردن. وقد ظلت الأونروا تناشد حكومة الأردن التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية والمساواة في معاملة جميع اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية، والنظر في إمكانية تمكين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب في الجمهورية العربية السورية من الدخول المؤقت لأسباب إنسانية.

١٩ - ولا تزال الأزمة التي تشهدها المنطقة تؤثر سلباً في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الأردن نتيجة تدفق اللاجئين وتعطُّل حركة التجارة وانخفاض الاستثمار وتراجع السياحة. وتشكل البطالة تحدياً رئيسياً، مع ارتفاع مستوى البطالة من ١٣,٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٥,٨ في المائة

(١١) تضم قوائم الأونروا في الأردن ١٥٢ ١١١ شخصاً إضافيين من ''الأشخاص المسجلين الآخرين''.

بحلول نهاية السنة. وتضرّر الشباب بشكل خاص من جراء ذلك. واستمر اعتماد الأردن بصورة كبيرة على المنح والتحويلات من اقتصادات الخليج، وهو يواجه ضغطاً متواصلاً على موارده الطبيعية.

باء – التطورات التشغيلية والتنظيمية

٢٠ – تمكنت الأونروا من توفير التنمية البشرية والمساعدة الإنسانية بسرعة وفعالية بالاعتماد على مواطن قوتها التشغيلية، ولا سيما قوتها العاملة الماهرة التي تضم أكثر من ٠٠٠ ٣٠ موظف، وغالبيتهم من اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية التي يقدمون إليها الخدمات.

٢١ – ونجحت الوكالة في إتاحة التعليم لما عدده ٢٦٠ ٥١٥ طفلاً، وتقديم أكثر من ٨,٥ ملايين استشارة في مجال الرعاية الصحية الأولية، وتوفير المساعدة في إطار شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك النقود والغذاء) لأكثر من ٠٠٠ ٢٥٤ لاجئ، وإتاحة فرص التعلم والتدريب على اكتساب مهارات لما عدده ٠٨٢ ٧ شاباً، وتقديم قروض تمويل بالغ الصغر إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٩ شخص، منهم ١٢٥ ١٤ لاجئاً فلسطينياً. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ما يناهز ٠٠٠ ٦ أسرة من المساعدة على إصلاح أماكن الإيواء أو بنائها. وقُدّمت المساعدة الإنسانية الطارئة إلى ما يفوق ١,٤ مليون لاجئ، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية.

٢٢ – وتم تقديم الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في بداية الفترة المشمولة بالتقرير كعرض لإعلان النوايا المتعلق بعمليات الأونروا خلال هذه الفترة. وتُفعَّل الاستراتيجية من خلال خطط استراتيجية وتنفيذية سنوية لكل ميدان من ميادين عمليات الوكالة، ويقدَّم موجز عن استجابة الأونروا المتعلقة بإتاحة إمكانية وصول جميع اللاجئين المحتاجين إلى الخدمات الحيوية، مع التركيز بوجه خاص على أكثر الفئات ضعفاً. وظلت الحماية مدمجة في البرامج بوصفها إحدى النتائج الاستراتيجية الخمس للاستراتيجية. ويؤدي وضع استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وإنشاء شعبة جديدة معنية بالحماية إلى تحديد التوجُّه الاستراتيجي وتنسيق أنشطة الحماية والمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، وُضِعَ إطار لحماية الأطفال يحدد ملامح التزام الوكالة بحماية الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من خلال نهج شامل يضم جميع الخدمات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأونروا ترسيخ السياسات والمبادئ والإجراءات المتعلقة بإصلاح التعليم والبناءَ عليها، مما يضمن التوافق مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع.

٢٣ – وانتقلت الأونروا من توزيع الأغذية إلى توزيع المساعدات النقدية في الأردن ولبنان والضفة الغربية، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتوفير خيارات غذائية متنوعة وشكلاً أكثر كرامةً لتقديم الدعم. ويؤدي هذا التغيير في طريقة العمل أيضاً إلى خفض التكاليف الإدارية وتكاليف التوزيع.

٢٤ – وفي غزة، واصلت الوكالة دعم جهود إعادة الإعمار بسبب الأعمال العدائية التي وقعت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٨١ أسرة استكملت إصلاح منازلها المتضررة، أو بصدد استكمالها، وكان هناك أكثر من ٣٠٠ ١ أسرة انتهت من عملية إعادة بناء منازلها المدمرة تدميراً كاملاً، أو بصدد إعادة بنائها، بدعم من الأونروا.

٢٥ - وواصلت الوكالة دعم الاحتياجات الغذائية والتغذوية للاجئين الفلسطينيين الضعفاء في غزة، حيث قدمت المساعدة إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٧٠ شخص في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ عن طريق الميزانية البرنامجية وبرامج الطوارئ. ومن خلال المشاركة المجتمعية، طُبِّقت بنجاح سلة غذائية أكثر تنوعا وقيمة غذائية لجميع المستفيدين من المساعدة الغذائية. واستند هذا الإصلاح إلى القيم الصحية والتغذوية، والقبول العام والعادات الغذائية المحلية، وتوافر المحتويات والاعتبارات العملية اللوجستية. وأجريت حملة توعية مجتمعية موسعة قبل وخلال تقديم سلة الأغذية الجديدة لكفالة معرفة جميع المستفيدين بالتغييرات وحصولهم على إجابات عن أسئلتهم وشواغلهم.

٢٦ - وواصلت الوكالة الاستثمار في مجال التعليم بتوفيره لأكثر من ٠٠٠ ٢٦٢ طالب في ٢٦٧ مدرسة في غزة تعمل نسبة ٧١,٢ في المائة منها بنظام الدوامين. وإضافة إلى ذلك، قدمت أكثر من ٤,١ ملايين استشارة في مجال الرعاية الصحية الأولية.

٢٧ - وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا التعليم الأساسي إلى ٨٨٤ ٤٨ طفلاً ووفرت التدريب المهني والتقني لـ ٧٣٠ ١ طالباً إضافيين. واعتمدت الأونروا بنجاح نظام البطاقات الإلكترونية لما يفوق ٠٠٠ ٣٦ مستفيد من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من المعونات الغذائية والنقدية، مما يمنح اللاجئين الفلسطينيين مزيداً من الخيارات والمرونة. وقُدّم مزيد من الدعم من خلال المساعدة في شكل قسائم غذائية وفرص للحصول على النقود لقاء العمل لأكثر من ٠٠٠ ١٦ أسرة من أسر اللاجئين (أكثر من ٠٠٠ ٩١ مستفيد). وبالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، قدمت الوكالة أيضاً المساعدة الغذائية العينية إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شخص من البدو والرعاة المعرّضين لتهديدات مختلفة تمس حمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم ٤٣ مركزاً صحياً ونقطة صحية وست عيادات صحية متنقلة مخصصة لحالات الطوارئ ١,٢٨ مليون استشارة طبية. وأخيراً، استفادت ١٣١ أسرة من أكثر أسر اللاجئين ضعفاً من المساعدة المقدمة لإصلاح أماكن الإيواء.

٢٨ - وفي الجمهورية العربية السورية، كيّفت الأونروا خدماتها الأساسية وواصلت تقديمها من خلال شبكة شاملة من الموظفين والمرافق والموارد. وقُدِّمت خدمات التعليم إلى ما يفوق ٠٠٠ ٤٥ طالب من اللاجئين الفلسطينيين في ١٠١ مدرسة، وعن طريق دعم أكثر من ٨٠٠ ١ مدرس. واستمر تقديم الرعاية الصحية في ٢٦ مركزاً صحياً ونقطة صحية وعيادة متنقلة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت خمسة مكاتب لدعم الأسرة وشبكة من الأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بالتنمية المجتمعية والمحامين المتطوعين في جميع أنحاء البلد توفير الدعم النفسي - الاجتماعي والمشورة القانونية للناجين من العنف الجنساني واللاجئين الذي يلتمسون المساعدة فيما يتعلق بالتسجيل المدني والتوثيق.

٢٩ - وظلت خدمات برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني التي تقدمها الأونروا في الجمهورية العربية السورية توفر الفرص للشباب من خلال دورات طويلة الأجل لـ ٥٧٥ طالباً ودورات قصيرة الأجل لما يتجاوز ٠٠٠ ٢ متدرب في ثمانية مراكز تدريب. وقدمت خدمات التمويل البالغ الصغر في الوكالة قروضاً إلى المحتاجين، في ظل وجود طلب على هذه القروض يفوق العرض. واستمرت الانعكاسات السلبية لانخفاض قيمة الليرة السورية على صندوق التمويل البالغ الصغر لدرجة أنه بات يلزم ضخ أموال جديدة بشكل عاجل. وواصلت الأونروا أيضاً توفير مياه الشرب وتعهُّد أشغال الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة في ٧ من أصل ١٢ مخيماً من مخيمات اللاجئين التي يمكن الوصول إليها.

٣٠ - وبقيت المساعدة الغذائية والنقدية من التدخلات الإنسانية ذات الأولوية للوكالة في الجمهورية العربية السورية، وهي تستهدف ٠٠٠ ٤٣٠ من اللاجئين الضعفاء. وبسبب محدودية التمويل، لم يُنفَّذ سوى ثلاث جولات من المساعدة النقدية وخمس جولات من المساعدة الغذائية من جولات التوزيع الست التي كانت مقررة أصلاً في عام ٢٠١٦. وقُدّمت مواد غير غذائية تتألف من مجموعات لوازم النظافة الصحية ومواد أساسية أخرى إلى ٠٠٠ ٢٨٠ من اللاجئين الفلسطينيين المشردين داخلياً، بمن فيهم ٧٠٠ ٣ شخص مشرد داخلياً يعيشون في ملاجئ جماعية تديرها الأونروا.

٣١ - وقدمت عمليات الأونروا في لبنان الخدمات الأساسية الحيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي لـ ٦٤٥ ٣١ طالباً، والتعليم الثانوي لـ ٤٤٣ ٤ طالباً، وخدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال ٢٧ مركزاً صحياً، وإحالة الحالات إلى خدمات حماية الطفل، وخدمات الدعم في مجال العنف الجنساني، وخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي. وجرى دمج الدعم في مجال خدمات الاستشفاء المقدمة إلى أكثر الفئات ضعفاً من خلال إنشاء صندوق لحالات المشقة الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي إلى ٧٠٥ ٦١ لاجئين من خلال التحويلات النقدية التي حلت محل تقديم المساعدة الغذائية المباشرة. ودعمت الأونروا سبل عيش اللاجئين عن طريق توفير التدريب المهني المحدد الهدف لـ ٩٩٢ طالباً، وتوفير ائتمانات بالغة الصغر لـ ٢٥٠ شركة مبتدئة أو شركة قائمة أو عملية تحسينات منزلية. وقُدِّم مزيد من الدعم بتوفير مياه الشرب لسكان المخيمات وإصلاح ٢٧٥ ملجأ.

٣٢ - وفي الأردن، واصلت خدمات الأونروا الإسهام في التنمية البشرية للاجئين من خلال تقديم التعليم الأساسي إلى ٣٦٨ ١٢١ طفلاً والتدريب التقني والمهني إلى ٣٧٨ ٢ شاباً. وقدم ٢٥ مركزاً صحياً ٩٣٦ ٥٥٢ ١ استشارة في مجال الرعاية الصحية الأولية. وأدى تغير رئيسي في السياسة المعتمدة إلى تحول طرائق توفير المساعدة في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي من توزيع حزم غذائية/نقدية إلى إجراء تحويلات نقدية بنسبة ١٠٠ في المائة لما عدده ٨٩٩ ٥٨ لاجئاً. واستفاد ٨٨٨ ٦ لاجئاً و ٢٤ أسرة من أفقر أسر اللاجئين من المساعدة المقدمة لإصلاح أماكن الإيواء.

جيم - المسائل القانونية

موظفو الوكالة

٣٣ - واصلت السلطات الإسرائيلية، متذرّعةً بشواغل أمنية، تقييد حرية تنقل موظفي الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وشملت هذه القيود منع الموظفين المحليين غير المقيمين في القدس من التنقُّل في مركبات الأمم المتحدة عبر معبر إيريتز أو جسر اللنبي، أو قيادة المركبات في إسرائيل والقدس الشرقية، وفرض إجراءات مرهقة تستغرق وقتا طويلا للحصول على تصاريح للموظفين المحليين غير المقيمين في القدس من أجل دخول إسرائيل والقدس الشرقية. وفي العديد من المرات، لم تمنح هذه التصاريح على الرغم من الامتثال للإجراءات. وفي المتوسط، لم تصدر التصاريح لدخول القدس الشرقية من بقية أراضي الضفة الغربية إلى ما نسبته ١٨ في المائة (١٠٠ فرد) من موظفي الوكالة الذين كانوا في حاجة إليها.

٣٤ - وظلت الإجراءات الإسرائيلية على جسر اللنبي تقضي بإخضاع مركبات الأمم المتحدة للتفتيش ما لم يكن أحد ركابها يحمل بطاقة هوية صادرة من وزارة الخارجية، رغم أن عمليات التفتيش هذه تمثل انتهاكا لحصانة الأمم المتحدة. وقيَّدت هذه الإجراءات بشكل خاص حركة الموظفين الدوليين العاملين في مقر الأونروا بعمَّان، وهم موظفون لا تصدر لهم الوزارة بطاقات من هذا القبيل. وفي إحدى المرات، قامت السلطات الإسرائيلية بتفتيش مركبة الوكالة التي تُخصَّص عادةً للمفوض العام على جسر اللنبي للاشتباه في نقلها مواد ممنوعة، وهو ما ثبت أنه لا أساس له من الصحة. واحتجّت الوكالة على التفتيش باعتباره يمثل انتهاكا لحصانة مركبات الأمم المتحدة من التفتيش على النحو المنصوص عليه في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٣٥ - وظلت الإجراءات الإسرائيلية المتبعة عند معبر إيريتز تقتضي خضوع مركبات الأمم المتحدة للتفتيش، ما لم يكن من بين ركابها موظف بالأمم المتحدة يحمل تأشيرة دبلوماسية أو يقودها موظف دولي مدرج اسمه في قائمة محدودة معتمدة من السلطات الإسرائيلية، رغم أن عمليات التفتيش هذه تمثل انتهاكا لحصانة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، فُرِضت إجراءات جديدة لتفتيش الأمتعة الشخصية للموظفين غير المتمتعين بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية. ولا تزال ساعات فتح معبر إيريتز مقيَّدة. وطلبت السلطات الإسرائيلية تفتيش مركبات الوكالة ٢٣ مرة في نقاط تفتيش متعددة بالضفة الغربية، ومنها نقاط لدخول القدس الشرقية. وعلى الرغم من أن التفتيش قد أمكن تفاديه في أغلب المرات بتدخل الوكالة أو تغيير الطريق أو دوران المركبة ورجوعها، فقد أُجري التفتيش بالفعل ٨ مرات. واحتجت الأونروا على هذا التفتيش باعتباره مخالفا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٣٦ - وتتنافى القيود المذكورة أعلاه مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد، واتفاق كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧، التي تلتزم بموجبها حكومة إسرائيل بأن تبذل كل ما في وسعها لتيسير مهمة الأونروا، رهنا بالقواعد أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العسكري لا غير. وقد تقدمت الأونروا بطلبات للحصول على تصاريح لدخول موظفين محليين إلى القدس الشرقية لأسباب تتعلق بالعمليات والمساعدة الإنسانية فقط ودون المساس بقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد، بما فيها القرارات المتصلة بوضع القدس. ودفعت السلطات الإسرائيلية بأن هذه القيود ضرورية لحماية إسرائيل من الهجمات الإرهابية.

٣٧ - وفي الضفة الغربية، ظلت حركة الموظفين مقيدة ولا يمكن التنبؤ بها عند نقاط تفتيش متعددة، ولا سيما النقاط التي تتحكم في دخول القدس الشرقية أو عبور الجدار العازل بالضفة الغربية. وقد أسفرت القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية عن خسارة ما لا يقل عن ١٦٠ يوماً من أيام عمل الموظفين. ولا يزال يتعذر على الوكالة أن تقدِّم خدماتها في منطقة التماس. ولا تزال الحالة المتعلقة باشتراط استخدام شاحنات الوكالة وغيرها من شاحنات الأمم المتحدة نقاط تفتيش تجارية محددة لدخول القدس سارية كما هي.

٣٨ - وأُلزم الموظفون المحليون في غزة بالحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لاجتياز معبر إيريتز. وقد قُبل ٣٤٠ طلبا لإصدار التصاريح (٤١ في المائة) من مجموع طلبات التصاريح المقدمة البالغ ٨٢٣ طلبا. ومقارنةً بعام ٢٠١٥، انخفض عدد طلبات التصاريح المقدَّمة بنسبة ١٦ في المائة تقريبا،

بينما ازدادت النسبة الإجمالية للطلبات المرفوضة من ١٦ إلى ٥٩ في المائة، مما أثَّر على عمليات الوكالة. ولم تتلق الوكالة مبررا وجيها لأسباب هذه الزيادة الكبيرة، رغم تكرر تقديم الاستفسارات.

٣٩ - وخلال عام ٢٠١٦، كان معبر رفح بين مصر وغزة مفتوحاً لاستخدام الجمهور لمدة ٤٦ يوما. واستمر تطبيق قرار الأمم المتحدة بحظر سفر الموظفين في مهام رسمية عبر معبر رفح نظرا للحالة الأمنية في سيناء. وسُمح لاثنين من الموظفين بالعبور في عام ٢٠١٦.

٤٠ - وفي لبنان، أدت الحالة الأمنية غير المستقرة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة صيدا وشمال لبنان، في بعض الأحيان، إلى فرض قيود على حرية التنقل أثَّرت على موظفي الوكالة وعملياتها. ولم تُفرض قيود شديدة على موظفي الأونروا من قِبَل حكومة الأردن أو حكومة فلسطين. بيد أن السلطات الأردنية اشترطت الموافقة المسبقة لإصدار تصاريح الإقامة للوافدين الجدد من الموظفين الدوليين. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة لمعالجة المسألة مع السلطات، فحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم تكن المسألة قد حُلَّت وبقيت أربعة طلبات لإصدار تصاريح إقامة لموظفين دوليين قيد النظر.

٤١ - وفي الجمهورية العربية السورية، ظل النزاع المسلح يتسم بتعدد الأطراف الضالعة والقائمة بأعمال عسكرية فيه، وتزايد صعوبة التنبؤ بمساره، واستخدام الأسلحة الثقيلة والأسلحة العشوائية الأثر. وأثّرت حالة انعدام الأمن التي عمَّت البلد بشدة على حرية التنقل وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وقد قُتل أربعة موظفين من جراء النزاع، وأُبلغ عن إصابة سبعة موظفين من جراء إطلاق النار أو القصف. وما زالت نقاط تفتيش كثيرة قائمة، بما في ذلك في دمشق وحولها. وخضعت مركبات الوكالة للتفتيش عند بعض نقاط التفتيش، وهو ما يتنافى مع حصانة الأمم المتحدة. ومن أصل ١٤٩ طلب تأشيرة (إقامة وزيارة) قدَّمتها الوكالة من أجل موظفين دوليين، بما في ذلك طلبات تجديد التأشيرة، رُفِضت ٥ طلبات.

٤٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٦، كان ٢٤ موظفا من موظفي الأونروا مفقودين أو محتجزين أو مختطفين أو يُفترض أنهم محتجزون. ويُعتقد، رهنا بالتحقّق من المعلومات، أن حوالي ١٥ موظفا كانوا مفقودين أو محتجزين أو مختطفين في الجمهورية العربية السورية على يد السلطات السورية أو أطراف أخرى، وأربعة تحتجزهم السلطات الإسرائيلية، وثلاثة تحتجزهم سلطات الأمر الواقع في غزة، وواحدا تحتجزه السلطات الأردنية، وواحدا تحتجزه السلطات الفلسطينية. وعلى الرغم من تقدُّم الوكالة بطلبات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٦، لم تسمح السلطات السورية للأونروا بالوصول إلى موظفيها، ولكنها قدمت أسبابا لاحتجاز اثنين منهم كانا لا يزالان رهن الاحتجاز في نهاية عام ٢٠١٦. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية أي معلومات عن موظفي الوكالة الذين احتُجِزوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم تسمح بالوصول إليهم. وفي حين أن السلطات الأردنية سبق أن قدمت معلومات بشأن الموظف المحتجز في الأردن في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، فإنها لم تستجب لطلب الوصول إليه. وقدمت السلطات الفلسطينية معلومات عن الموظف المحتجز لديها وسمحت بالوصول إليه. وقدمت سلطات الأمر الواقع في غزة معلومات عن اثنين من الموظفين وسمحت بالوصول إليهما.

٤٣ - وواصلت السلطات الإسرائيلية فرض رسوم عبور على الشحنات التي تدخل قطاع غزة، مما اضطر الأونروا إلى سداد مبلغ ١,٠٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وترى الوكالة أن هذه الرسوم تمثِّل ضريبة مباشرة يجب أن تُعفى الوكالة منها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. أما إسرائيل،

فتعتبر هذه المصاريف رسوما تُدفع نظير خدمات، ولا مجال للإعفاء منها. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لم يعد بالإمكان استيراد مركبات الوكالة إلا عن طريق معبر إيريتز. وبالنسبة لسائر واردات الوكالة، ظل معبر كرم أبو سالم هو المنفذ الوحيد لإدخال الواردات إلى غزة. وأُغلق المعبر أمام الواردات لمدة ١٤ يوماً من أيام تشغيله المقرَّرة البالغة ٢٦١ يوما (٥,٤ في المائة). وساهم استمرار إغلاق معبر كارني وحظر الواردات المحمَّلة داخل حاويات، المفروض منذ عام ٢٠٠٦، في ارتفاع النفقات الناجمة عن مصاريف التخزين والتفريغ والتعقيم ومسافات السير الإضافية للمركبات وتكاليف الموظفين الإضافيين، والبالغة نحو ٧,٩٩ ملايين دولار، بالإضافة إلى مصاريف المرور التي تُحصّل عند معبر كرم أبو سالم، أو معبر إيريتز فيما يتعلق بالمركبات فقط. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن إسرائيل قد أصدرت موافقتها على طلب استيراد ثماني مركبات مصفحة إلى غزة المقدَّم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٤٤ - وكما ذُكر سابقاً، استمر تطبيق الشروط المتعلقة بمشاريع التشييد التابعة للأونروا في غزة. وبالإضافة إلى اشتراط الموافقة على المشاريع، اقتضت السلطات الإسرائيلية الحصول على موافقة منفصلة للمقاولين من أجل تنفيذ المشاريع. وفي خمس حالات، لم يُصرَّح للمقاولين بالعمل في مشاريع حاصلة على موافقة، وذلك رغم الحصول في بعض الحالات على تصريح بموجب آلية إعادة إعمار غزة. واستمر تطبيق إجراءات واشتراطات منفصلة من أجل استيراد الوكالة للإسمنت ومكونات الخرسانة الأخرى وقضبان حديد التسليح وغير ذلك من المواد التي تصنِّفها السلطات الإسرائيلية ضمن فئة ''الاستخدام المزدوج''. وقد أثَّر تأخر صدور الموافقات على تنفيذ المشاريع، بما في ذلك ٥٤ في المائة من مشاريع الوكالة في مجال التأهب لحالات الطوارئ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أضافت السلطات الإسرائيلية شرطا جديدا تسري بموجبه الموافقة على مشاريع الأونروا لمدة سنة واحدة فقط، مما يستلزم تجديد الموافقة بعد مرور تلك الفترة.

٤٥ - واستمرت الوكالة في تشغيل موظف دولي إضافي (بالإضافة إلى الاستعانة بالموظفين الدوليين الحاليين) ومهندسين من فئة الموظفين المحليين وحراس أمن من أجل استيفاء اشتراطات الرصد والتنسيق اليومية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية مسبقاً، مما أدى إلى تكبُّد الوكالة تكاليف إضافية في بند الموظفين تبلغ قرابة ١,٤ مليون دولار. واستمرت الوكالة أيضا في تقديم تأكيدات خطية إلى السلطات الإسرائيلية بأنّ الوكالة ترصد كل مشروع، بالإضافة إلى الاشتراط المطبق من قبل عام ٢٠١٦ الذي يلزمها بأن تقدم مواد وثائقية تيسّر لإسرائيل رصد مشاريع البناء.

٤٦ - وإجمالا، بلغت التكاليف الإضافية ١٠,٣٨ ملايين دولار في بنود الموظفين والعبور واللوجستيات نتيجةً لما تفرضه إسرائيل من اشتراطات تتعلق بدخول جميع واردات الوكالة إلى قطاع غزة وبرصدها. وهذا لا يشمل تكاليف الدخول المماثلة التي تكبدها مقاولو القطاع الخاص من أجل شحن مواد البناء إلى غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم في إطار آلية إعادة إعمار غزة.

خدمات الوكالة ومبانيها

٤٧ - ظلت السلطات الإسرائيلية تشترط اختبار مدى استيفاء المعايير في المواد التعليمية والإلكترونية والطبية وغيرها من المواد الموجهة للاستعمال الرسمي. وتستورد الأونروا سلعاً لاستعمالها الرسمي تتوافق مع المعايير الدولية، وترى الأمم المتحدة أن هذه الاشتراطات الإسرائيلية تتعارض مع الإعفاء من أي موانع وقيود على

الواردات المكفول بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وذلك فيما يتعلق بواردات الأمم المتحدة من الأصناف الموجهة للاستعمال الرسمي. وحتى نهاية عام ٢٠١٦، استمر احتجاز ١٥ شحنة مرسلة إلى الضفة الغربية، حيث تراوحت مدة احتجاز الشحنة الواحدة بين أربع وست سنوات. وتجاوز مجموع تكاليف تخزين الشحنات التي تأخر إرسالها خلال العام ٣٠٠ ١٩٤ دولار.

٤٨ - ولم تُسدَّد بعد متأخرات مستحقة للوكالة تبلغ ٩٠,٩ مليون دولار وتتعلق بردّ ضرائب القيمة المضافة المحصّلة عن خدمات وسلع مشتراة للضفة الغربية وغزة قبل الترتيبات المتفق عليها في عام ٢٠١٣ مع وزارة المالية الفلسطينية. وبلغت ضرائب القيمة المضافة المستحق ردّها عن السنة المالية ٢٠١٦ ما مقداره ١,٢٧ مليون دولار، في حين بلغ مجموع المستحقات غير المسدَّدة ١٠٠,٦٩ مليون دولار تقريبا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦[١٢].

٤٩ - وطُلب من الوكالة، كما حدث من قبل، أن تدفع إلى السلطات السورية رسوم الموانئ ومصاريف أخرى، بما يخالف اتفاق عام ١٩٤٨ المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية. ودُفِعَت رسوم ومصاريف بلغ مجموعها ٤٠٢ ٢٠٨ دولار.

٥٠ - ولا تزال الوكالة تواجه صعوبات في الحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الحكومية من دائرة الجمارك بوزارة المالية الأردنية لاستيراد المركبات لغرض الاستخدام الرسمي. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتمكن الوكالة من الحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى فيما يتعلق بثماني مركبات سعت إلى استيرادها للاستخدام الرسمي، بما في ذلك عيادة متنقلة لطب الأسنان وشاحنة لجمع النفايات الصلبة، مما أثر على قدرة الوكالة على تقديم خدماتها. وترى الوكالة أن فرض هذه القيود على الواردات يتعارض مع الإعفاء المكفول لها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وبموجب اتفاقها الثنائي المبرم مع الأردن لعام ١٩٥١. أما الأردن، فيعتبر هذه المصاريف رسوم خدمات. ومنذ عام ٢٠١٢، طلبت إدارة ترخيص السواقين والمركبات بوزارة المالية دفع رسوم لقاء فحص المركبات الرسمية للأونروا وإصدار بطاقات تسجيلها، وهو ما احتجت عليه الوكالة باعتبار تلك الرسوم ضريبة مباشرة هي معفاة منها. وفي عام ٢٠١٦، قامت الأونروا بدفع هذه الرسوم مع تسجيل احتجاجها.

٥١ - ولا تزال أفرقة مكتب الدعم التنفيذي للأونروا موجودة في الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يعمل فريق مكتب لدعم المنطقة في الجمهورية العربية السورية، مضطلعا بدور عظيم القيمة في صون حياد الأمم المتحدة، وذلك بسبل من بينها تفتيش منشآت الوكالة وإجراء تدريب للموظفين. وفي الضفة الغربية، يسّر البرنامج أيضا مرور موظفي الأونروا ومركباتها وبضائعها عبر نقاط التفتيش ودخولهم المناطق التي تضررت من العمليات العسكرية أو الأمنية الإسرائيلية.

٥٢ - وتنص اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها على حرمة مباني الأمم المتحدة. وفي تعارُض مع ذلك، دخلت القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية مباني الأونروا في الضفة الغربية دون إذن ست مرات. وفي ما لا يقل عن ٤٨ مرة، سقطت عبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية الصوتية وطلقات الرصاص المعدنية المكسوة بالبلاستيك أو الذخيرة الحية التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية

(١٢) يعبّر هذا المبلغ عن البيانات المالية المراجَعة (٢٠١٥).

في مجمّعات الأونروا أو أتلفت منشآتها، مما أدى إلى إصابة أحد الموظفين وتضرُّر عدة موظفين ومستفيدين من خدمات الأونروا من جرّاء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وفي غزة، أدت غارة جوية على ما أفادت حكومة إسرائيل بأنه هدف عسكري بالقرب من إحدى منشآت الوكالة إلى حدوث أضرار مادية.

٥٣ - واستمرت الأونروا في تنفيذ توصيات مجلس التحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة ما بين ٨ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ المشار إليها في التقارير السابقة والتي تتعلق بالسلامة والأمن والحياد والاتصالات.

٥٤ - وبالإضافة إلى التقارير السابقة، ففي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للمعلومات المتاحة للجمهور، كانت هناك تحقيقات جنائية إسرائيلية جارية بخصوص اثنين من الحوادث السبعة التي وقعت في غزة خلال الأعمال العدائية التي امتدّت من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، والتي كانت موضوع مجلس التحقيق. وفي حين تعاونت الأونروا مع تلك التحقيقات، فإنها لم تتلق معلومات عن التقدم المحرز فيها. وكانت التحقيقات الإسرائيلية بشأن حادث ثالث من الحوادث موضوع مجلس التحقيق قد أُغلقت في آب/أغسطس ٢٠١٦ دون الإحالة إلى تحقيقات جنائية. ولا تزال الوكالة قلقة بشأن الحاجة إلى تحقيق المساءلة فيما يتعلق بهذه الحوادث وغيرها من الحوادث التي تأثرت من خلالها منشآت الأونروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما يتعارض مع حرمتها، والتي أفضت إلى مقتل موظفين من الوكالة ومدنيين لجأوا إليها.

٥٥ - أما في الضفة الغربية، فقد وقعت خمس عمليات اقتحام نفّذها فلسطينيون مسلحون، من بينها ثلاثة حوادث جرى فيها الدخول إلى مباني الأونروا، وحادثان سقطت خلالهما ذخيرة حية أطلقها فلسطينيون مسلحون داخل منشآت الأونروا أو أصابتها. وحدثت ست حالات أُسيء فيها استخدام منشآت الأونروا لعقد مناسبات سياسية أو لأغراض أخرى بدون إذن، وقد شاركت في هذه المناسبات فصائل فلسطينية أو أعضاء في لجان خدمات المخيمات أو جهات فاعلة أخرى. وقام أفراد من لجان خدمات المخيمات بمنع منشآت الوكالة من العمل لمدة ٣٤ يوما. وكانت هناك أيضا حالات إغلاق للمنشآت بسبب إجراءات صناعية. وحدث ٨٣ احتجاجا فيما يتعلق بتكوين الصفوف الدراسية، مما أثر على استمرارية تقديم الخدمات. وفي غزة، حدثت غارتان شنتهما سلطات الأمر الواقع وواحدة شنتها جهات فاعلة مسلحة، فضلا عن حادث واحد لإساءة استخدام المنشآت للأنشطة السياسية. ومن بين الحوادث الأخرى، كان هناك على الأقل ٣٠ مظاهرة أو اعتصاما. واحتجت الوكالة على الغارات لدى السلطات المعنية، حسب الاقتضاء.

٥٦ - وفي الجمهورية العربية السورية، تكبدت الوكالة خسائر في الممتلكات بسبب النزاع الدائر هناك تُقدَّر بملايين الدولارات منذ اندلاع الأعمال العدائية في عام ٢٠١١، بما في ذلك ما يتعلق بما لا يقل عن ٥٨ مرفقا من مرافق الأونروا البالغ عددها ١٨٠ مرفقا لحقتها أضرار أو دُمِّرت، و ٢٢ مركبة لحقتها أضرار أو دُمِّرت أو سُرقت. ووقع ما لا يقل عن سبعة حوادث أثرت على مباني الأونروا، حيث ألحقت أضرارا بستة مباني وأدت إلى تدمير إحدى مدارس الأونروا. ونتيجة للأضرار التي لحقت بمرافق الأونروا وتعذُّر إمكانية الوصول إليها بأمان، أصبح الحصول على الخدمات الأساسية أكثر صعوبة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين. وقد أدى تكثيف العنف المسلح حول مخيم خان الشيح خلال الفترة المشمولة

بالتقرير إلى تناقص إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات في المخيم. وظلّت الوكالة غير قادرة على التحقق من التقارير المتعلقة باستخدام منشآت محددة تابعة للوكالة لأغراض عسكرية بسبب انعدام الأمن ووجود جماعات مسلحة في المناطق المعنية. ورغم الاحتجاجات، تواصل استخدام مكتب خدمات الصرف الصحي التابع للأونروا الموجود في خان دنون من قبل الأفراد العسكريين الموجودين في نقطة التفتيش المتاخمة.

٥٧ - وكانت هناك حالات لإغلاق منشآت الأونروا لمدة ٢٢٧ يوما على الأقل في لبنان، وبواقع سبع منشآت مغلقة يوميا في المتوسط. وكانت حالات الإغلاق في معظمها نتيجة التغييرات التي أُدخلت على نمط التغطية بخدمة العلاج في المستشفيات، ولكن كان هناك أيضا عامل آخر يتمثل في أعمال العنف التي قام بها المستفيدون وانعدام الأمن بشكل عام بسبب الاضطرابات المدنية والفصائل المسلحة. وقد أدت الاشتباكات المسلحة بين فصائل في مخيم عين الحلوة للاجئين إلى إغلاق منشآت الوكالة لما لا يقل عن ١٢ يوما. وفي أربع مرات على الأقل، دخلت الفصائل المسلحة منشآت الأونروا في لبنان بدون إذن.

مسائل أخرى

٥٨ - لم يُسترد بعدُ ما مجموعه ٠٠٠ ٦٨٠ دولار من الأموال التي احتجزتها حكومة لبنان في عام ٢٠١٣.

٥٩ - وواصلت الأونروا الاعتراض على تحميلها أي مسؤولية عن دفع مبلغ قدره ١٦٧,١ مليون دولار تطالب به الحكومة اللبنانية مقابل الكهرباء التي استهلكها اللاجئون الفلسطينيون خارج منشآت الأونروا في مخيمات موجودة في لبنان.

٦٠ - وتوصلت الوكالة إلى اتفاق مع السلطات الأردنية سيتم بموجبه احتساب مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٤ دولار كان قد صادره المكتب الأردني المختص بالتنفيذ في عام ٢٠١٢، كما أفيد به سابقا، مقابل المبالغ المستحقة الدفع من الأونروا إلى وزارة التعليم نظير توفير الكتب المدرسية.

٦١ - وفيما يتعلق بنظام العدل الداخلي، تعمل محكمة الأونروا للمنازعات التي أُنشئت في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بدوام كامل، وهي تتألف من قاض واحد وقاض مخصَّص غير متفرّغ. وأصدرت المحكمة ٣٩ حكماً و ١٠٦ أوامر في سياق بتّها في ٦٠ قضية. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كانت هناك ٥٠ قضية قيد النظر، بما في ذلك قضية واحدة تجري إعادة محاكمتها، وكانت ٤٦ قضية منها مرفوعة من موظفين محليين و ٤ قضايا مرفوعة من موظفين دوليين. وكانت هناك قضية إضافية تجري إعادة محاكمتها. وتوجد أيضاً ست قضايا استئناف معروضة على محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الوكالة

٦٢ - ما زال المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، إلى حد بعيد، على نفس الحال الذي وصفه المفوض العام في تقريره لعام ٢٠٠٨ (A/64/13، الفقرات ٥٢-٥٥).

دال – استعراض مالي عام

٦٣ – تُموَّل عمليات الأونروا من التبرعات، باستثناء ١٥٥ وظيفة يشغلها موظفون دوليون تموّلها الجمعية العامة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتحصل الوكالة على التمويل من أجل: (أ) ميزانية برنامجية تدعم العمليات الأساسية (بما في ذلك التكاليف المتكرّرة المتعلقة بالموظفين وبغير الموظفين)، مثل برامج التعليم والصحة وتحسين المخيمات والإغاثة والخدمات الاجتماعية ونظم وهياكل الدعم؛ (ب) ومشاريع محددة ومرتبطة بمدة زمنية لتحسين الخدمات دون زيادة في التكاليف المتكرّرة؛ (ج) ونداءات الطوارئ للاضطلاع بالأنشطة الإنسانية.

٦٤ – وقامت الوكالة بحشد تعهّدات بالتبرع بما مجموعه ١,٢٤ بليون دولار، وهو نفس مستوى التمويل الذي جرى تأمينه في عام ٢٠١٥، ولكنه أقل من الاحتياجات الإجمالية المبينة في البرامج الرئيسية للوكالة وميزانيات الطوارئ والمشاريع. وفي الميزانية البرنامجية المعتمدة (من المنظور النقدي) لعام ٢٠١٦، بلغت الإيرادات المتوقعة ٥٨٧ مليون دولار، مقابل حد أدنى للنفقات التشغيلية المتوقعة قدره ٦٦٩ مليون دولار، وذلك في إطار ميزانية النمو الصفري التي أقرّها المفوض العام. وقد واجهت الوكالة عجزا كبيرا في ميزانيتها البرنامجية لعام ٢٠١٦ بلغ ذروته عند ٩٦,٥ مليون دولار. وقد أنفقت الوكالة في عام ٢٠١٦ مبلغ ١,٣٦ بليون دولار، استناداً إلى البيانات المالية غير المراجَعة[١٣]. وبلغ القسم الأكبر من المصروفات ٧١٣,٩ مليون دولار في إطار الميزانية العادية غير المقيّدة، وهو ما شكّل نسبة ٥٢,٤ في المائة من مجموع المصروفات[١٤]. أما أنشطة الطوارئ والمشاريع، بما في ذلك الأنشطة المقيدة التمويل، فقد مثّلت ٢٧,٤ و ٢٠,٢ في المائة، على التوالي. وظل التعليم يمثل أكبر برنامج مموَّل من الميزانية البرنامجية، حيث بلغ حجم الإنفاق عليه ٤١١,٥ مليون دولار، أو ٥٧,٦ في المائة من مجموع الميزانية العادية غير المقيَّدة.

٦٥ – وتواجه الوكالة مرة أخرى عجزا هيكليا يؤدي إلى تحديات خطيرة لقدرتها على تلبية متطلبات ولايتها، إلى جانب تسبُّبه في تولُّد الشكوك وزيادة عدم الاستقرار لدى اللاجئين. وكان من الممكن أن يكون العجز أكبر بكثير لولا تدابير احتواء التكاليف التي تُرجمت إلى نمو صفري في الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل الاستجابة للعجز المالي الدائم، وبناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أطلق الأمين العام عملية تشاورية واسعة النطاق مع الدول الأعضاء لاستكشاف جميع السبل والوسائل الممكن الأخذ بها، بما في ذلك من خلال التبرعات والاشتراكات المقررة، لكفالة تمويل الوكالة تمويلا كافيا مستداما يمكن التنبؤ به طوال ولايتها، وأن يقدم إلى الجمعية العامة بحلول آذار/مارس ٢٠١٧ تقريرا عن الاستنتاجات والتوصيات الناشئة عن المشاورات.

(١٣) تشمل مصروفات عام ٢٠١٦ الأموال المرحّلة من عام ٢٠١٥.

(١٤) تتعلق الميزانية غير المقيدة بالأموال غير المخصّصة، بما في ذلك الميزانية البرنامجية. وتتعلق الأنشطة المقيدة التمويل بالأموال المخصّصة، بما في ذلك أنشطة الطوارئ والمشاريع والتمويل البالغ الصغر.

الجدول ١

المصروفات الفعلية حسب ميادين العمل والبرامج، ٢٠١٦

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

	غزة		الأردن		لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية		المقر		المجموع	
الميزانية البرنامجية		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*
التعليم	١٩١ ١٤٧	٢٦,٧٨	٩٦ ٤٢١	١٣,٥١	٤٤ ١٧٣	٦,١٩	١٦ ٨٢٨	٢,٣٦	٦٠ ٦٩٢	٨,٥٠	٢ ٢١٥	٠,٣١	٤١١ ٤٧٦	٥٧,٦٤
الصحة	٣٢ ٤٣٤	٤,٥٤	٢٠ ٠٦١	٢,٨١	٢٣ ١١٨	٣,٢٤	٦ ٩٥٧	٠,٩٧	٢٦ ٤٧١	٣,٧١	٨٢١	٠,١٢	١٠٩ ٨٦٣	١٥,٣٩
البنى التحتية	١٠ ٥٢٦	١,٤٧	٥ ٣٠٦	٠,٧٤	٥ ٦٣٩	٠,٧٩	١ ٤٦٥	٠,٢١	٦ ٥٦٤	٠,٩٢	١ ٣٧٩	٠,١٩	٣٠ ٨٧٨	٤,٣٣
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١١ ٤٣٨	١,٦٠	٩ ١٩٩	١,٢٩	٩ ١٨٩	١,٢٩	١ ٦٤٠	٠,٢٣	٨ ٧٦٣	١,٢٣	١ ٠٦٣	٠,١٥	٤١ ٢٩١	٥,٧٨
التنفيذ والدعم	١٨ ٣٥٤	٢,٥٧	٨ ٥٧٧	١,٢٠	١٠ ٥١٤	١,٤٧	٦ ١٢٥	٠,٨٦	١٦ ٣٣٦	٢,٢٩	٦٠ ٤٦٣	٨,٤٧	١٢٠ ٣٦٩	١٦,٨٦
المجموع الكلي	**٢٦٣ ٩٠٠**	**٣٦,٩٧**	**١٣٩ ٥٦٥**	**١٩,٥٥**	**٩٢ ٦٣٣**	**١٢,٩٨**	**٣٣ ٠١٥**	**٤,٦٢**	**١١٨ ٨٢٥**	**١٦,٦٥**	**٦٥ ٩٤٢**	**٩,٢٤**	**٧١٣ ٨٧٩**	**١٠٠,٠٠**

	غزة		الأردن		لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية		المقر		المجموع	
جميع مصادر التمويل		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*		*النسبة المئوية*
التعليم	٢٣٥ ٢٠٧	١٧,٢٥	١٠٤ ٢١٨	٧,٦٤	٦٠ ٦٢٢	٤,٤٥	٣٥ ٦٥٧	٢,٦٢	٦٦ ٤٧٠	٤,٨٨	٣ ١٨٩	٠,٢٣	٥٠٥ ٣٦٣	٣٧,٠٦
الصحة	٤٨ ٦٥٩	٣,٥٧	٢٢ ٤١٨	١,٦٤	٣١ ٧٤٦	٢,٣٣	١٠ ٩٧٣	٠,٨٠	٣٢ ٠٥٠	٢,٣٥	١ ٨٣٦	٠,١٣	١٤٧ ٦٨٣	١٠,٨٣
البنى التحتية	٢٧ ٩٢٦	٢,٠٥	٥ ٣٩٩	٠,٤٠	٣٢ ٨٩٥	٢,٤١	١ ٧١١	٠,١٣	٨ ١٣٩	٠,٦٠	١ ٤٧٨	٠,١١	٧٧ ٥٤٧	٥,٦٩
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٢٢٧ ٦٦٠	١٦,٧٠	٢١ ٦٤٣	١,٥٩	٤٣ ٠٧٩	٣,١٦	١١٦ ٥٧٧	٨,٥٥	٢٨ ٣٥٢	٢,٠٨	١ ٤٥١	٠,١١	٤٣٨ ٧٦١	٣٢,١٨
التنفيذ والدعم	٥٦ ٢٢٠	٤,١٢	١٠ ٤٣٢	٠,٧٧	١٦ ٣٢٠	١,٢٠	٢١ ٨٤٣	١,٦٠	٢٢ ٥٠٥	١,٦٥	٦٦ ٨٠٦	٤,٩٠	١٩٤ ١٢٦	١٤,٢٤
المجموع الكلي	**٥٩٥ ٦٧٣**	**٤٣,٦٩**	**١٦٤ ١٠٩**	**١٢,٠٤**	**١٨٤ ٦٦١**	**١٣,٥٤**	**١٨٦ ٧٥٩**	**١٣,٧٠**	**١٥٧ ٥١٧**	**١١,٥٥**	**٧٤ ٧٦٠**	**٥,٤٨**	**١ ٣٦٣ ٤٨٠**	**١٠٠,٠٠**

الجدول ٢

المصروفات الفعلية حسب الأهداف الاستراتيجية، ٢٠١٦

(*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*)

الميزانية البرنامجية	غزة		الأردن		لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية		المقر		المجموع	
		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية
التمتع بحياة مديدة وصحية	٣٧ ٨٠٢	٥,٣٠	٢٤ ٨٩١	٣,٤٩	٢٨ ١٥١	٣,٩٤	٨ ٢١٢	١,١٥	٣٠ ٩٣٤	٤,٣٣	١ ٦٩٩	٠,٢٤	١٣١ ٦٨٨	١٨,٤٥
المعارف والمهارات المكتسبة	١٨٧ ٢٥٤	٢٦,٢٣	٩٠ ٢١٩	١٢,٦٤	٤٠ ٨٧٨	٥,٧٣	١٤ ٨٣١	٢,٠٨	٥٥ ١٧٥	٧,٧٣	٢ ٠٩٣	٠,٢٩	٣٩٠ ٤٤٩	٥٤,٦٩
توفير مستوى معيشي لائق	١٩ ٦٣٤	٢,٧٥	١٤ ٥٦٧	٢,٠٤	١٢ ١٤٤	١,٧٠	٢ ٦٣١	٠,٣٧	١٣ ٥٥٤	١,٩٠	١ ٥٤٢	٠,٢٢	٦٤ ٠٧١	٨,٩٨
التمتع بكامل حقوق الإنسان	٢ ٠١٦	٠,٢٨	٨٣٤	٠,١٢	٣١٠	٠,٠٤	٧٦٩	٠,١١	٧٩١	٠,١١	٢٥٤	٠,٠٤	٤ ٩٧٤	٠,٧٠
الفعالية الإدارية والتشغيلية	١٧ ١٩٥	٢,٤١	٩ ٠٥٤	١,٢٧	١١ ١٥٠	١,٥٦	٦ ٥٧٢	٠,٩٢	١٨ ٣٧١	٢,٥٧	٦٠ ٣٥٤	٨,٤٥	١٢٢ ٦٩٦	١٧,١٩
المجموع الكلي	**٢٦٣ ٩٠٠**	**٣٦,٩٧**	**١٣٩ ٥٦٥**	**١٩,٥٥**	**٩٢ ٦٣٣**	**١٢,٩٨**	**٣٣ ٠١٥**	**٤,٦٢**	**١١٨ ٨٢٥**	**١٦,٦٥**	**٦٥ ٩٤٢**	**٩,٢٤**	**٧١٣ ٨٧٩**	**١٠٠,٠٠**

جميع مصادر التمويل	غزة		الأردن		لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية		المقر		المجموع	
		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية
التمتع بحياة مديدة وصحية	٥٤ ٣٧٧	٣,٩٩	٢٧ ٣٦٦	٢,٠١	٤٨ ٧٩٦	٣,٥٨	١٣ ٤٥٥	٠,٩٩	٣٦ ٩٢٤	٢,٧١	٢ ٧١٤	٠,٢٠	١٨٣ ٦٣١	١٣,٤٧
المعارف والمهارات المكتسبة	٢٣٤ ٢٣٧	١٧,١٨	٩٧ ٧٤٦	٧,١٧	٥٠ ٩٧٨	٣,٧٤	٣٢ ٣٠٨	٢,٣٧	٦٠ ٢٤٠	٤,٤٢	٢ ٩٢٣	٠,٢١	٤٧٨ ٤٣٢	٣٥,٠٩
توفير مستوى معيشي لائق	٢٣٦ ٥٣٥	١٧,٣٥	٢٤ ٧٨٩	١,٨٢	٦٨ ٩٤٥	٥,٠٦	١١٧ ٤٤٥	٨,٦١	٣٧ ٢٩٣	٢,٧٤	١ ٥٧٠	٠,١٢	٤٨٦ ٥٧٧	٣٥,٦٩
التمتع بكامل حقوق الإنسان	١٦ ٦٣١	١,٢٢	٤ ٣٩٦	٠,٣٢	١ ٣٦٣	٠,١٠	١ ٢٣٤	٠,٠٩	٣ ٠٧٥	٠,٢٣	١ ٣٣١	٠,١٠	٢٨ ٠٢٩	٢,٠٦
الفعالية الإدارية والتشغيلية	٥٣ ٨٩٤	٣,٩٥	٩ ٨١٢	٠,٧٢	١٤ ٥٧٩	١,٠٧	٢٢ ٣١٧	١,٦٤	١٩ ٩٨٥	١,٤٧	٦٦ ٢٢٣	٤,٨٦	١٨٦ ٨١٠	١٣,٧٠
المجموع الكلي	**٥٩٥ ٦٧٣**	**٤٣,٦٩**	**١٦٤ ١٠٩**	**١٢,٠٤**	**١٨٤ ٦٦١**	**١٣,٥٤**	**١٨٦ ٧٥٩**	**١٣,٧٠**	**١٥٧ ٥١٧**	**١١,٥٥**	**٧٤ ٧٦٠**	**٥,٤٨**	**١ ٣٦٣ ٤٨٠**	**١٠٠,٠٠**

الفصل الثاني

استعراض البرامج الفرعية المقدم في إطار أهداف التنمية البشرية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٦٦ - تعرض استراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ إعلان نوايا الوكالة فيما يتعلق بعملياتها. بيد أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ صيغت في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل السابقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ولهذا السبب، تم إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى هيكل الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وتوفر تلك الاستراتيجية التوجيه للوكالة في إطار أربعة أهداف للتنمية البشرية، ألا وهي: التمتع بحياة مديدة وصحية، والمعارف والمهارات المكتسبة، وتوفير مستوى معيشي لائق، والتمتع بكامل حقوق الإنسان.

ألف - الهدف ١

التمتع بحياة مديدة وصحية

٦٧ - واصلت الأونروا تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق ١٤٣ مرفقاً. وعلى الرغم من المكاسب المتحققة فيما يتعلق بمتوسط عدد الاستشارات الطبية اليومية، ومعدل وصف المضادات الحيوية لعلاج المرضى، ومدى كفالة توافر الرعاية في المستشفيات للفئات الأكثر هشاشة، فإن معدل الإصابة بالأمراض غير المعدية آخذ في الازدياد. وعلى سبيل الاستجابة لهذه الحالة، استحدثت الوكالة اختبارات وأدوية وحملات للتوعية العامة من أجل تعزيز الوقاية من الأمراض غير المعدية وإدارة الحالات. ولا تزال النواتج المتصلة بصحة الأم والطفل قوية، بما في ذلك معدلات التحصين، وذلك رغم أن الأونروا تواصل البحث في المجالات التي يمكن فيها زيادة تحسين الخدمات.

٦٨ - وفي غزة، أسفر انعدام الأمن المتواصل واندلاع أعمال العنف من حين إلى آخر والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع عن فقر مدقع وعسر شديد في أوساط السكان المقيمين. وحالياً، يجري تنفيذ مشروع تجريبي مبتكر في غزة يهدف إلى الإدماج الكامل لرعاية الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تقدمها الوكالة، وهو الأمر الذي يتيح للموظفين الطبيين تقديم الرعاية للمرضى بطريقة أكثر شمولاً. ومن المتوقع توسيع نطاق هذه الخدمات داخل غزة وفي ميادين عمليات أخرى في عام ٢٠١٧.

٦٩ - وقد أوجد النزاع في الجمهورية العربية السورية عبئاً كبيراً على مستوى توفير الرعاية الصحية. وتواصل الأونروا إعطاء الأولوية لتقديم الرعاية الأساسية والمنقذة للحياة. وأتاحت الجهود الاستثنائية التي قامت بها الوكالة إدخال نظام الصحة الإلكترونية لإدارة معلومات الصحة[١٥] في ثلاثة مراكز صحية. ومن المتوقع توسيع نطاق تطبيق النظام ليغطي مراكز صحية أخرى في البلد في عام ٢٠١٧، حسب ما تسمح به الحالة الأمنية والبنية التحتية والقدرة على الاتصال الإلكتروني.

(١٥) هذا يشمل آلية لتحديد مواعيد المرضى ساهمت في زيادة تبسيط عبء العمل للأطباء وفي تحسين تغطية وجودة الخدمات.

٧٠ - وحسّنت الأونروا أيضا بيئة الصحة العامة إجمالا عن طريق إصلاح نظم الإمداد بالمياه ونظم المجاري والصرف في المناطق ذات الأولوية، وذلك بالتعاون على النحو المناسب مع السلطات المحلية، ودون المساس بموقف الوكالة بشأن مسؤولية السلطات المضيفة عن إدارة المخيمات.

الهدف الاستراتيجي: حماية وحفظ وتعزيز الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
(أ) حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيّدة النوعية	معدل وصف المضادات الحيوية	خط الأساس (٢٠١٦)	٢٥,٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٢٥,٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٢٤,٥[أ]
(ب) حماية صحة الأسرة والنهوض بها	المحافظة على النسبة المئوية للنساء اللاتي يخضعن لما لا يقل عن أربعة فحوص طبية قبل الولادة	خط الأساس (٢٠١٦)	٩٠,٢
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٩٠,٣
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٨٩,٨
(ج) الوقاية من الأمراض ومكافحتها	'١' المحافظة على معدل التحصين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتلقيح	خط الأساس (٢٠١٦)	٩٥,٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٩٥,٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٩٩,٣
	'٢' النسبة المئوية للملاجئ الموصولة رسمياً بشبكات المياه العامة	خط الأساس (٢٠١٦)	١٠٠,٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	١٠٠,٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٩٩,٩٨[أ]
	'٣' النسبة المئوية للملاجئ الموصولة رسميا بشبكات المجاري العامة	خط الأساس (٢٠١٦)	٩٠,٢٤
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٩٢,٦٣
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٩١,٨٧[أ]

(أ) لا يشمل الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- تقديم ٥١٨ ٥٥٣ ٨ استشارة طبية للاجئين الفلسطينيين، وقد قُدّم نحو ٦١ في المائة منها للإناث
- على الرغم من النزاع الدائر، قُدّمت ٩١٣ ٩٢٧ استشارة لخدمات الرعاية الصحية الأولية في الجمهورية العربية السورية
- أُجري فحص السكري على ٧٣٧ ١٦٨ لاجئاً فلسطينياً تبلغ أعمارهم ٤٠ عاماً فأكثر، في زيادة عن السنة السابقة بنسبة ٨,٩ في المائة
- قُدمت إعانات إلى ٩٩٠ ١٠١ مريضاً يتلقون رعاية من المستوى الثاني/الثالث في المستشفيات
- جرى تجديد ما يمثل في مجموعه ١٥ في المائة من المراكز الصحية التابعة للأونروا لتحسين رعاية المرضى

- بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كانت جميع المراكز الصحية التابعة للوكالة، البالغ عددها ١١٧ مركزاً، باستثناء تلك الموجودة في الجمهورية العربية السورية، تنفذ نهج الأفرقة المعنية بصحة الأسرة[١٦]. وبدأ الانتقال نحو هذا النهج في الجمهورية العربية السورية، مع إطار زمني متوقع لاستكماله في منتصف عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، كان نظام الصحة الإلكترونية، وهو نظام إلكتروني لإدارة السجلات الطبية يساهم في تحسين الكفاءة وجمع بيانات عالية الجودة، يُستخدم في جميع المراكز الصحية في لبنان وغزة، ويُتوقع تشغيله بالكامل في كل من الأردن والضفة الغربية في عام ٢٠١٧، وفي الجمهورية العربية السورية بمجرد أن تسمح بذلك الحالة الأمنية والبنية التحية والقدرة على الاتصال الإلكتروني.

باء – الهدف ٢
المعارف والمهارات المكتسبة

٧١ – تدير الأونروا ٧٠٢ من المدارس في ميادين عملياتها الخمسة، حيث تقدم التعليم الأساسي المجاني لأكثر من نصف مليون طفل فلسطيني لاجئ. ويُظهر النجاح الإجمالي لبرنامج التعليم على نطاق الوكالة، بعد الانتهاء رسمياً من إصلاح التعليم، أن الإصلاح والجهود الجارية لترسيخ إنجازات السنوات الخمس الماضية والبناء عليها وإدامتها قد بدأت تؤتي ثمارها.

٧٢ – واتسمت السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦ بانخفاض في معدلات التسرب التراكمية على نطاق الوكالة، وبتحسن عام في أداء التلاميذ في اختبارات رصد التحصيل الدراسي، وبتعزيز عملية استعراض الكتب المدرسية[١٧]، وذلك على الرغم من التحديات التي برزت في بداية السنة الأكاديمية، حين كادت المدارس لا تفتح أبوابها بسبب فجوات التمويل التي عرفتها الوكالة. كما كان للحصار المستمر في غزة، والحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية وآثارها في الأردن ولبنان، واستمرار الاحتلال في الضفة الغربية، أثر على مجمل البيئة الخارجية للمدارس.

٧٣ – وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الإنجازات المتحققة في الجمهورية العربية السورية، التي شهدت بعضاً من أدنى معدلات التسرب بين جميع ميادين العمليات وسجّلت إنجازاً قوياً في رصد التحصيل الدراسي. وتشمل العوامل التي ربما ساهمت في تحقيق هذا الناتج الإيجابي النهج المركّب لتعزيز النظام التعليمي من خلال تنفيذ الإصلاح، والابتكار من خلال أماكن التعلُّم البديلة، وتلفزيون الأونروا، ومواد التعلّم الذاتي، والدعم النفسي – الاجتماعي الإضافي، وفصول التعليم الصيفي والفصول التعويضية.

(١٦) نهج الأفرقة المعنية بصحة الأسرة هو مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تتمحور حول الشخص، وهو يركز على توفير رعاية شاملة وكلية، مع التشديد على العلاقات طويلة الأجل بين مقدّمي الخدمات والمريض/الأسرة، وقد صُمّم لتحسين جودة وكفاءة وفعالية الخدمات الصحية، ولا سيما بالنسبة للأمراض غير المعدية.

(١٧) أجريت اختبارات رصد التحصيل الدراسي في جميع المدارس التابعة للأونروا (في الصفوف من الرابع إلى الثامن) وشملت ٦٠ ٠٠٠ تلميذ.

الهدف الاستراتيجي: تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والشباب، وتحسين فرص حصولهم على التعليم

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
(أ) حصول الجميع على التعليم الأساسي واستفادتهم من تغطيته	'١' انخفاض معدل التسرب من الدراسة بين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي	خط الأساس (٢٠١٦)	١,٤٦
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٢,٤٧[أ]
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	١,٢٥
	'٢' انخفاض معدل التسرب من الدراسة بين تلاميذ مرحلة التعليم الإعدادي	خط الأساس (٢٠١٦)	٣,٢٣
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٣,٤٥[أ]
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٢,٨٤
(ب) تحسين جودة التعليم ونواتجه وفق معايير محددة	النسبة المئوية للتلاميذ المستوفين للمستويات المطلوبة في:		
	'١' اللغة العربية للصف ٤، الذكور	خط الأساس (٢٠١٦)	٤١,٧
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٤٣,١
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٤٩,٤
	'٢' اللغة العربية للصف ٤، الإناث	خط الأساس (٢٠١٦)	٦٧,٢
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٦٩,٣
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٧٥,٦
	'٣' الرياضيات للصف ٤، الذكور	خط الأساس (٢٠١٦)	٢٢,٤
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٢٢,٧
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٢٤,٨
	'٤' الرياضيات للصف ٤، الإناث	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٥,١٥
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٣٥,٦
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٣٤,١١
	'٥' اللغة العربية للصف ٨، الذكور	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٩
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٣٩,٩
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٣٧,٧
	'٦' اللغة العربية للصف ٨، الإناث	خط الأساس (٢٠١٦)	٧١,٤
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٧٢,٨
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٧٤,٥
	'٧' الرياضيات للصف ٨، الذكور	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٤,١
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٣٤,٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٥٠
	'٨' الرياضيات للصف ٨، الإناث	خط الأساس (٢٠١٦)	٥٠,٥
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٥١
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٦٤,٨

(أ) حُدّد هذا الهدف في وقت سابق لتاريخ الانتهاء من تسجيل الأداء الفعلي المتحقق في السنة السابقة. ولهذا السبب، جاءت قيمة الأداء المستهدف أعلى من قيمة خط الأساس.

النواتج

- توفير تعليم جيد وشامل ومنصف لـ ٥١٥ ٢٦٠ طفلاً فلسطينياً لاجئاً
- خلال السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦، تجاوزت الأونروا الأهداف المحددة على نطاق الوكالة بالنسبة لمعدلات التسرب التراكمية في دورتي التعليم الأساسي والإعدادي للبنين والبنات
- سجلت نتائج رصد التحصيل الدراسي لعام ٢٠١٦ تحسّناً في نسبة التلاميذ المستوفين لمستويات ''تحقيق الأداء المطلوب والانتقال إلى الصف التالي''، وزيادة في متوسط الدرجات في مهارات التفكير العالي المستوى، وانخفاضاً في النسبة المئوية للتلاميذ عند مستوى ''عدم تحقيق الأداء المطلوب''
- بالمقارنة مع السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٥، زادت النسبة المئوية للفصول التي تضم أكثر من ٤٠ تلميذاً من ٢١,٢٦ في المائة إلى ٣٨,٨٨ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة في أحجام الفصول إلى السقف المعتمد في تخطيط تكوين الفصول عند ٥٠ تلميذاً للفصل الواحد (في المدارس التي شُيّدت مبانيها لغرض الاستخدام كمدارس) للسنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب تدابير التقشف. وظلت النسبة المئوية للفصول التي تضم ٢٥ تلميذاً أو أقل مستقرة نسبياً، حيث شهدت تغيرا طفيفا من ٥,٩٨ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٥,٩٧ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦
- في بداية السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، بدأ تنفيذ نظام معلومات إدارة التعليم على نطاق الوكالة، مع التنفيذ الناجح للوحدة الخاصة بالتلاميذ في جميع المدارس في جميع ميادين عمليات الوكالة
- استفاد من التدريب في مجال حقوق الإنسان وتسوية النزاعات والتسامح ما مجموعه ٧٦٩ ١٨ موظفاً تعليمياً، من بينهم جميع المدرسين التابعين للأونروا، بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦، عُقدت حلقات عمل بشأن التخطيط على مستوى المدارس والتدريب التكميلي في جميع المدارس من أجل تعزيز التدريب الأولي. وقد تلقى ٤٦٦ ١٧ موظفاً تعليمياً التدريب التكميلي خلال السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦
- جرى تحسين أو إعادة بناء ما مجموعه ٤١ مدرسة في عام ٢٠١٦ لاستيفاء متطلبات الوكالة المتعلقة بإصلاح التعليم والحماية والسلامة

جيم - الهدف ٣

توفير مستوى معيشي لائق

٧٤ - تسعى الأونروا إلى كفالة مستوى معيشي لائق للاجئين الفلسطينيين عن طريق التدخلات التي يقوم بها برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية وبرنامج التمويل البالغ الصغر وبرنامج تحسين البنى التحتية والمخيمات بالتعاون مع الحكومات المضيفة والشركاء الوطنيين والدوليين.

٧٥ - ومن أصل ٥٢٠ ٢٥٤ لاجئا فلسطينيا تلقوا مساعدات في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٦، جرى تحديد ٨٦٢ ١٥٨ لاجئا، أو ٦٢ في المائة، كأشخاص يعيشون في

فقر مدقع حسب معادَلة لقياس القدرة المالية تعتمد على المقاييس غير المباشرة، حيث تقيس سمات أساسية لتحديد أفقر الفقراء وإيلائهم الأولوية. ومن أولئك المستفيدين، تمثل النساء نسبة ٤٢ في المائة، ويمثل الأشخاص ذوي الإعاقة نسبة ١٠ في المائة.

٧٦ - ويسهم برنامج التعليم بالأونروا بصورة مباشرة في توفير سبل العيش للاجئين الفلسطينيين من خلال تحسين القابلية للتوظيف عن طريق برنامجه المعني بالتعليم والتدريب التقني والمهني. وفي حين شهدت معدلات توظيف خريجات البرنامج على نطاق الوكالة، ما عدا في الجمهورية العربية السورية، انخفاضا طفيفا من ٧٧,٢٦ في المائة لخريجات عام ٢٠١٤ إلى ٧٦,٢٨ في المائة لخريجات عام ٢٠١٥، ازدادت معدلات توظيف الذكور على نطاق الوكالة من ٨٠,١٤ في المائة لخريجي عام ٢٠١٤ إلى ٨٧,٥٨ في المائة لخريجي عام ٢٠١٥.

٧٧ - وفي عام ٢٠١٦، قدم برنامج التمويل البالغ الصغر ١٦١ ٣٩ قرضا بقيمة إجمالية بلغت ٤١٧ ٧٨٠ ٣٩ دولارا، وبلغ محطة إنجاز بارزة بتوليده إيرادات صافية قدرها ٩٩٢ ٢٦٣ ٢ دولارا.

٧٨ - وتؤثر أعمال تحسين المخيمات تأثيرا إيجابيا على الاقتصادات المحلية بتنشيط طلب المجتمعات المحلية على مواد البناء، وتوليد فرص العمالة للسكان في الوقت ذاته. وفي هذا الصدد، تقدر الوكالة أنه جرى توليد ما يكافئ أكثر من ٣١٠ ٣ وظيفة بدوام كامل في عام ٢٠١٦ للاجئين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذت أعمال في مجال التخلص من النفايات الصلبة وشبكات الصرف والمياه والمجاري لمنع انتشار الأمراض.

٧٩ - وفي عام ٢٠١٦، أقامت الأونروا ١٥ شراكة رسمية لدعم أنشطة كسب الرزق للاجئين الفلسطينيين. ومن خلال تلك الاتفاقات، استفاد ٤٤٠ ٤ فردا من أنشطة كسب الرزق التي يقودها الشركاء في الأردن ولبنان والضفة الغربية.

الهدف الاستراتيجي: تحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين من خلال الخدمات المقدمة إلى الفقراء والفئات الضعيفة

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
الحد من الفقر في صفوف أفقر اللاجئين الفلسطينيين	النسبة المئوية للمستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للأونروا من الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع	خط الأساس (٢٠١٦)	٥٧,٥٨
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٦٢,٤
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٦٢,٤٢[أ]

(أ) لا يشمل الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- بالإضافة إلى ٥٢٠ ٢٥٤ لاجئا فلسطينيا تلقوا الدعم في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٦، تم توفير الغذاء أو المساعدات النقدية المتعددة الأغراض لـ ٦٤٢ ٨٥١ لاجئا في غزة، و ٩٧٨ ٤٥ لاجئا في الضفة الغربية، و ٠٦٢ ٤١٢ لاجئا في الجمهورية العربية السورية، و ٠٤٢ ٣٢ لاجئا في لبنان، و ٥٤٨ ١٤ لاجئا في الأردن في إطار التمويل في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير فرص عمل مؤقتة لفائدة ٤٢٩ ٢٣ لاجئا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
إتاحة فرص عمل طويلة الأجل للاجئين الفلسطينيين	الحفاظ على معدلات توظيف الخريجين من الإناث والذكور في غضون ١٢ شهرا من تاريخ التخرج		
	الإناث	خط الأساس (٢٠١٦)	٧٧,٢٦
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٦٣,٢٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٧٦,٢٨
	الذكور	خط الأساس (٢٠١٦)	٨٠,١٤
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٧٢,٩٤
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٨٧,٥٨[أ]

(أ) لا يشمل الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- تم توفير التدريب على المهارات التقنية والمهنية لـ ٠٨٢ ٧ طالبا. وفي إطار التعليم والتدريب التقني والمهني، شهدت جميع المجالات جهودا متضافرة لدعم الفئات الضعيفة بصورة مناسبة للسياق الخاص بكل منها تحديدا. وكانت ''الفئات الضعيفة'' (المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وغير ذلك من الفئات الضعيفة الخاصة بكل ميدان عمليات على حدة) المسجلة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تمثل ٣١,٠٨ في المائة في الأردن؛ و ٤١,٤٦ في لبنان؛ و ٦٥,٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية؛ و ٣٨,٥ في المائة في الضفة الغربية؛ و ٨٢,٧٦ في المائة في غزة
- استمر تنفيذ استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني، بلبناتها المواضيعية التسع، مع التركيز بشكل خاص على ضمان الجودة وقواعد ومعايير هياكل ملاك الموظفين في جميع الميادين

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
تحسين البنى التحتية للمخيمات والمباني التي لا تستوفي المعايير	عدد أسر اللاجئين المقيمة في ملاجئ جرى ترميمها	خط الأساس (٢٠١٦)	١ ٠٤٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٢ ٧٣٣
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٤٤٩[أ]

(أ) لا يشمل الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- نتيجة لسنوات من عجز التمويل (يعتمد إصلاح المآوي اعتمادا كليا على تمويل المشاريع)، شهد تنفيذ برنامج تحسين البنى التحتية والمخيمات تقلُّصا شديدا في جميع مناطق عمليات الأونروا. وكانت هذه المعوقات مسؤولة عن تحقيق إنجازات تقل كثيرا عن الأهداف
- تم إصلاح ٤١٠ ٥ ملاجئ في غزة في إطار التمويل الطارئ

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*القيمة/العدد*
زيادة الخدمات المالية الشاملة للجميع وإمكانية الحصول على تسهيلات الاقتراض والادخار[أ]	'١' قيمة القروض الممنوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٧ ٨٩٨ ٧٩٧
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٤٦ ٨٧٧ ٨٧٧
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٣٩ ٧٨٠ ٤١٧
	'٢' عدد القروض الممنوحة	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٨ ١٩٣
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٤٤ ٧٠٩
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٣٩ ١٦١

(أ) لا يعمل برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر في لبنان.

النواتج

- في عام ٢٠١٦، قُدّم ١٢٥ ١٤ قرضا، بقيمة ٧٩٠ ٨٧٢ ١٨ دولارا، إلى اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يمثل ٣٦ في المائة من مجموع عدد العملاء (١٦١ ٣٩) أصحاب القروض، و ٥٠ في المائة تقريبا من مجموع قيمة القروض الممنوحة (٤١٧ ٧٨٠ ٣٩ دولارا)
- ظلت المرأة تُمنح الأولوية من بين المستفيدين من القروض، حيث مُنح ٩٢٦ ١٥ قرضا (بقيمة ٢٢٧ ٩٥٦ ١٢ دولارا) للنساء، ومنها ٩٥٤ ٥ قرضا مُنحت للاجئات (بقيمة ١٣٨ ٧٩٠ ٥ دولارا)، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٧,٢ في المائة في حجم الوصول إلى النساء بالمقارنة مع عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، مُنح ٣٣٧ ١١ قرضا للمقترضين الشباب (بقيمة ٦٣٤ ٥٩٠ ١١ دولارا)، منها ٠٤١ ٤ قرضا (قيمتها ٦٥٠ ٧٦١ ٤ دولارا) أو ٣٦ في المائة، مُنحت لشباب اللاجئين الفلسطينيين

دال – الهدف ٤
التمتع بكامل حقوق الإنسان

٨٠ – تهدف الأونروا إلى كفالة تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن عن طريق توفير الحماية في تقديم خدماتها ومن خلال تقديمها، وبالتشجيع على تعزيز احترام القانون الدولي. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون يواجهون تحديات في ما يتعلق بالحماية، ويعزى ذلك إلى عدم وجود حل عادل ودائم لمحنتهم، وإلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، واحتلال الأرض الفلسطينية المستمر منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، وحصار غزة المستمر منذ ما يقرب من ١٠ سنوات، والمركز القانوني الهش في بعض البلدان المضيفة.

٨١ - وأُحرز تقدم كبير على صعيد كل من تعزيز استجابة الوكالة في مجال الحماية وتعميم مراعاة معايير الحماية في جميع البرامج. وفي هذا الصدد، كان إنشاء شعبة الحماية بمقر الأونروا رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بالإضافة إلى استمرار إنشاء أفرقة حماية مخصّصة في جميع ميادين عمليات الوكالة ووضع استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وإطار حماية الطفل، بمثابة محطات إنجاز بارزة.

٨٢ - وواصلت الأونروا اتخاذ خطوات لتعميم مراعاة اعتبارات الحماية في تقديم الخدمات. وحسب منهجية منقحة لمراجعة الأداء على صعيد الحماية استُخدمت للمرة الأولى في عام ٢٠١٦، بلغت درجة التوافق مع معايير الحماية بالوكالة في جميع جوانب البرمجة ٥٦ في المائة، في حين نُفّذ ٧٤ في المائة من توصيات المراجعة السابقة تنفيذا جزئيا أو كاملا. ويشكل غياب الموارد والتوعية والنظم عقبة رئيسية أمام تحقيق المزيد من إدماج تلك الاعتبارات.

٨٣ - وواصلت الأونروا توطيد نهجها المتعدد القطاعات لمنع ومواجهة العنف الجنساني، مع التركيز على حالات الطوارئ ووضع وثائق التوجيه الرئيسية. وواصلت الوكالة أيضا العمل على تقليص الفجوات بين الجنسين ومعالجة أوجه الضعف المتصلة بنوع الجنس في الخدمات المقدمة. وساهم وضع مبادئ توجيهية لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في المساعدة على تعميم مراعاة اعتبارات الإعاقة في تقديم الخدمات، مع إعلان التزامات جديدة من أجل تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مباني الأونروا.

٨٤ - وما زال الافتقار إلى نظم شاملة لإدارة الحالات وإحالتها يشكل تحديا رئيسيا، وقد تَواصَل تطوير مبادئ توجيهية لمعالجة حالات الحماية وتعميم استخدام قاعدة بيانات للحماية لمعالجة هذا الوضع.

٨٥ - وواصلت الأونروا مناصرة حقوق اللاجئين الفلسطينيين من خلال أنشطة الدعوة الخاصة والعامة، رغم أن النتائج كانت صعبة، نظرا إلى صعوبة السياق التشغيلي. وأسفر ما مجموعه ٢٦ في المائة من أنشطة الدعوة عن استجابة إيجابية. وواصلت الوكالة التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المنتديات ذات الصلة عن طريق معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية. وقدمت الوكالة أيضا معلومات عن خدماتها فيما يتعلق بتقارير الدولة الطرف الأولية المقدمة من دولة فلسطين.

الهدف الاستراتيجي: صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعزيزها

الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
(أ) زيادة الوعي بحقوق اللاجئين الفلسطينيين واحترامها	النسبة المئوية لتدخلات الأونروا بشأن مسائل الحماية التي تلقى استجابات إيجابية من السلطات	خط الأساس (٢٠١٦)	٣٣,٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٣٦,٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٢٥,٧٣
(ب) تعزيز وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وسلامتهم وكرامتهم	درجة التوافق مع معايير الحماية بالأونروا في جميع جوانب البرمجة	خط الأساس (٢٠١٦)	٤٦,٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٤٩,٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٥٦,٤

النواتج

- نُفّذ ما مجموعه ٢٤٩ من أنشطة الدعوة بشأن مجموعة منوعة من مسائل الحماية
- حُدّد ما مجموعه ٠٧٦ ٧ فردا كأشخاص يواجهون خطرا عاما على صعيد الحماية، وتلقّى ٨٧,٩ في المائة منهم المساعدة
- حُدّد ما مجموعه ٠٧٤ ٦ من الناجين من العنف الجنساني، وتلقّى ٨٩,٢ في المائة منهم المساعدة
- حُدّد ما مجموعه ٥٤١ ٢ طفلا باعتبار أنهم يواجهون خطرا على صعيد الحماية، وتلقّى ٨٦,٢ في المائة منهم المساعدة
- تلقّى ما مجموعه ٧٦٧ ٢ من موظفي الوكالة التدريب على الحماية
- تلقّى ما مجموعه ٥٢٥ ١٠ شخصا المشورة القانونية أو أحيلوا إليها
- تلقّى ٥٠٩ ٣٠ أشخاص على الأقل الدعم النفسي – الاجتماعي
- قُدّمت ١٨ وثيقة وإحاطة إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان.

		القياس	
الإنجاز المتوقع	*مؤشر الإنجاز*	*وحدة القياس*	*النسبة المئوية*
حماية مركز اللاجئين الفلسطينيين وأحقيتهم في الحصول على خدمات الأونروا	الحفاظ على النسبة المئوية للحالات المسجّلة الجديدة المستوفية لمعايير الأونروا	خط الأساس (٢٠١٦)	٩٩
		الأداء المستهدف (٢٠١٦)	٩٥,٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٦)	٩٠,٣٩

الناتج

- ظل نظام معلومات تسجيل اللاجئين ييسّر تنفيذ تعليمات الأونروا الموحدة للاستحقاق والتسجيل، وهو قد حسّن بصورة كبيرة قدرة الأونروا على رصد المعاملات والعمليات، وأفضى في نهاية المطاف إلى تقديم الخدمات إلى اللاجئين بصورة أكرم وأكفأ.

ملاحظة ختامية

٨٦ - أنشئت الأونروا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. والوكالة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة بدأت عملها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠، كي تستجيب لاحتياجات نحو ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ فلسطيني. وهي من أكبر برامج الأمم المتحدة، ففي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين المشمولين بولايتها ٥,٣٤ ملايين لاجئ، وبلغ عدد موظفيها حوالي ٠٠٠ ٣١ موظف. ويُعرَّف اللاجئون الفلسطينيون بأنهم ”الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم المعتاد فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨،

والذين فقدوا كلا من منازلهم وسُبل عيشهم نتيجة لنزاع عام ١٩٤٨''، وهذا يشمل المنحدرين من نسل هؤلاء من جهة الذكور.

٨٧ - وتتمثل مهمة الوكالة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تحقيق كامل إمكاناتهم في التنمية البشرية إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين. وتفي الوكالة بولايتها في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية بتوفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتشمل خدماتها التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي في حالة لبنان، والرعاية الصحية الأولية الشاملة، والإغاثة في حالات الطوارئ، والأنشطة الاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر، والإيواء، ودعم البنى التحتية.

271017 251017 17-18717 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق